www.facebook.com/ZaitonMagazine - zaiton.mag@gmail.com - www.zaitonmag.com
محلية اجتماعية ثقافية نصف شهرية مستقلة السنة الثالثة | 1 كانون الثاني 2017

زيتون

العدد: 146

عام جديد .. وألق الثورة يزهو من جديد

وقف إطلاق نار شامل في سوريا.. وعودة المظاهرات

خاص زيتون

وقال «أبو زيد» في المؤتمر الصحفي الذي أجراه: «إن إيران دولة تحتل أجزاء واسعة من سوريا وهي ليست جزءا من الاتفاق، وإن نجاح روسيا بدور الضامن يستوجب إلزامها لإيران باحترام الاتفاق، وقد قدمت روسيا ضمانات بالتزام الميليشيات التي تقاتل مع النظام السوري بوقف إطلاق النار والحد من نفوذها، والقبول بفكرة أن تكون روسيا ضامنة مرهون بوفاء موسكو بالتزاماتها».

اتفاق وقف إطلاق نار

أعلن الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين»، الخميس الماضي، عن توقيع كلّ من نظام الأسد والمعارضة على هدنة تقضي بوقف إطلاق نار شامل في سوريا، يدخل حيز التنفيذ منتصف ليلة الخميس- الجمعة.

وقال «بوتين» إن اتفاق وقف إطلاق النار يشمل 60 ألف مقاتل من مقاتلي المعارضة في سوريا.

وأعلن وزير الدفاع الروسي «سيرغي شويغو»، بأن جزءً من القوات الروسية المتواجدة في سوريا قد تنسحب منها.

وبدورها أعلنت القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة التابعة لنظام الأسد، في بيان لها عن وقف شامل للأعمال القتالية على جميع الأراضي السورية، اعتباراً من الساعة صفر يوم 2016/12/30، حسب ما ورد في البيان.

وأوضح «شويغو» أن 7 قوى عسكرية في المعارضة وقعت على وقف لإطلاق النار، أبرزها «فيلق الشام» و «حركة أحرار الشام الإسلامية» و «جيش الإسلام».

من جانبه قال «أسامة أبو زيد» المسؤول عن ملف التفاوض: «سوف أعرض نسخة للاتفاق أمام كل الكاميرات لنؤكد خلو الاتفاق من أي استثناء لمنطقة أو فصيل».

وجاء في المؤتمر الصحفي للمعارضة، والذي أجرته مساء الخميس: إن قادة فصائل عسكرية سورية وافقوا اليوم على اتفاق الهدنة، على أساس 5 نقاط، أبرزها:

«المشاركة بمحادثات الحل السياسي بعد الهدنة والتي ستكون في غضون شهر من الهدنة، وبمشاركة الأمم المتحدة استنادا إلى بيان «جنيف 1» لعام 2012، وبرعاية روسيا وتركيا كطرفيين ضامنين، ويشمل كل الجماعات عدا تنظيم الدولة، وقادة المعارضة سيلتزمون به، والأسد لن يكون له دور في مستقبل سوريا».

وقال «أبو زيد» في المؤتمر الصحفي الذي أجراه: «إن إيران دولة تحتل أجزاء واسعة من سوريا وهي ليست جزءا من الاتفاق، وإن نجاح روسيا بدور الضامن يستوجب إلزامها لإيران باحترام الاتفاق، وقد قدمت روسيا ضمانات بالتزام الميليشيات التي تقاتل مع النظام السوري بوقف إطلاق النار والحد من نفوذها، والقبول بفكرة أن تكون روسيا ضامنة مرهون بوفاء موسكو بالتزاماتها».

وأضاف «أبو زيد»: «لا بد من وقف مسلسل تهجير الأهالي والتوطن الطائفي في سوريا، ونحن متمسكون برفض الحديث عن أي فصيل موجود في مناطق المعارضة، وإن أصابعنا ستبقى على الزناد أثناء تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، وسنقدم كل التضحيات للتخفيف عن الشعب السوري، وقد أيد الجانب التركي المعارضة في جميع مطالبها».

هذا واشترط «أبو زيد» أن لا يضم وفد المعارضة السورية لمحادثات كازاخستان أي منصات للمعارضة بالقاهرة وموسكو.

عودة المظاهرات

وفي يوم الجمعة 30 كانون الأول 2016، جمعة «الثورة تجمعنا»، اليوم الأول لدخول الهدنة حيز التنفيذ، جدد مدنيو وعسكريو إدلب العهد لثورة الحرية، وعمّت شوارع مدن وبلدات محافظة إدلب مظاهرات شعبية، شارك فيها أبناء محافظة إدلب مدنيين وعسكريين على حدّ سواء، حيث شارك فيها عناصر من فصائل المعارضة والأمن السوري الحر، كما اعتاد أحرار سوريا عموماً وإدلب خصوصاً، أن يخرجوا فيه بمظاهراتهم السلمية منذ بدء الثورة.

وكان ناشطون من أبناء المحافظة دعوا أمس، عبر وسائل التواصل الاجتماعي الأحرار للخروج في مظاهرات عارمة في جمعة «الثورة تجمعنا»، مستفيدين من وقف إطلاق النار في البلاد، والذي دخل حيز التنفيذ منتصف الليلة الفائتة.

وهتف المتظاهرون خلالها للجيش السوري الحر، وطالبوا بتوحيد الفصائل العسكرية, وبخروج المليشيات الإيرانية والشيعية من سوريا، والإفراج عن المعتقلين، ورفعوا أعلام الثورة في مشهد يعيد إلى الأذهان المظاهرات السلمية في بداية الثورة، مؤكدين أن لابديل عن إسقاط النظام ورأسه بشار الأسد.

> «قصي الزين» أحد المتظاهرين في بلدة «حزانو»، قال في حديث لـ «زيتون»: «من الضروري العودة لساحات التظاهر, وتجديد العهد للثورة, رغم كل المآسي, وقد خرجنا اليوم لنطالب بتوحيد الفصائل ورص الصفوف, والتظاهر هو أقوى وسيلة للحصول على ذلك والضغط على الفصائل في سبيل التوحد».

وقال «حازم باكير» أحد الناشطين في مدينة «سراقب» لـ «زيتون» : «خرجنا اليوم من أجل إحياء ثورتنا، والتأكيد على هدفنا بإسقاط النظام، وأن الهدن الموقعة لا تُذهب دماء شهدائنا هباءً منثوراً».

«وأضاف» : «قبل فترة قصيرة خرجنا في مظاهرات شعبية عارمة، وطالبنا الفصائل بالتوحد، ولكنهم خذلونا بحجج واهية، أما اليوم فهو يوم إعادة الروح للثورة، ولن نلتفت لأي أحد بعدها إلا بتحقيق مطالبنا والكلمة الأولى والأخيرة ستكون لنا نحن الشعب».

وقال «محمد رمضان» أحد المتظاهرين في ريف إدلب: «نشطت تظاهرات اليوم بعد الهدنة، وهذا دليل على التمسك بهدفنا الأول وهو إسقاط النظام، ونحن نعلم أن الجيش الحر هو أملنا، وأن المطلب السلمي هو الذي سيحقق لنا غايتنا، واليوم نشعر بسعادة لا توصف لأننا أعدنا ذكريات المظاهرات في بداية الثورة».

وكان مجلس محافظة إدلب، دعا كافة المجالس المحلية والمؤسسات والهيئات والنشطاء في جميع أنحاء سوريا للتظاهر اليوم بشكل مركزي في المدن الرئيسية بعد أن منعهم قصف وإرهاب الأسد والميليشيات الإيرانية من حراكهم السلمي طيلة السنوات الماضية، ليعلنوا للعالم أجمع أنها ثورة شعب وأننا ماضون في ثورتنا حتى إسقاط النظام بعيداً عن التطرف والإرهاب بكل أشكاله وصوره، وليست حرباً أهلية أو اقتتالاً طائفياً، وذلك وفقاً لما ورد في البيان الصادر عن مجلس المحافظة أمس الخميس.

في حين توجّه الائتلاف

الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في تصريح صحفي بعنوان «غداً تعود جمعة الكرامة والصوت لأحرار الشعب السوري»، إلى أبناء سوريا في كل مكان، على تراب الوطن والمهجر، باعتبار الجمعة (30 كانون الأول) يوماً لتجديد العهد مع مبادئ ثورة الحرية، بحسب التصريح الذي صدر أمس، ودعا فيه الائتلاف أحرار سوريا للتظاهر والحشد والتعبير عن رؤيتهم لسوريا ومستقبلها، معتبراً أن اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه أمس فرصة جديدة يؤكد من خلالها أبناء سوريا تمسكهم بحقوقهم في الحرية والعدالة والكرامة.

اتفاقية تشكيل الوفود

ومساء الجمعة 30 كانون الأول 2016، وقّع كل من نظام الأسد والمعارضة السورية على اتفاقية لتشكيل وفدي المفاوضات بعد إعلانهما عن وقف إطلاق النار في وقت سابق من اليوم والبدء بالمفاوضات بموعد أقصاه 15 كانون الثاني 2017.

وتعهد الإعلان الموقع من النظام السوري بتشكيل وفد في 31 كانون الأول 2016، كما حدد الإعلان مدينة الأستانا في جمهورية كازاخستان مكانا للتفاوض، بمساهمة من الأمم المتحدة. ونصت الاتفاقية الخاصة ب "تشكيل الوفود للبدء بالمفاوضات حول التسوية السياسية من أجل الحل الشامل للأزمة السورية بطرق سلمية"، على ما يلي:

"إن حكومة الجمهورية العربية السورية التي أعلنت نظام وقف إطلاق النار اعتباراً من 30 كانون الأول 2016 ، تؤكد أنه لا يوجد بديل للحل الشامل للأزمة السورية، وأنه لابد من البدء بالعملية السياسية في سورية مسترشدين بالقرار /2254/ لمجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة.

وانطلاقا من الاحترام الكامل لسيادة ووحدة أراضي الجمهورية العربية السورية، وتأمين مصالح الشعب السوري، ووضع حد لإراقة الدماء، وصون الاستقلال الوطني، وسعياً نحو تأمين الاستقرار العاجل في البلاد، وبالتنسيق مع ممثل روسيا الاتحادية، المُسمَّون لاحقاً بالضامن:

1- تلتزم حكومة الجمهورية العربية السورية بتشكيل وفد في موعد حتى 31 كانون الأول 2016 من أجل إجراء المفاوضات الخاصة بالتسوية السياسية، وتحدد حكومة الجمهورية العربية السورية أعضاء الوفد بصورة مستقلة.

2-يبدأ الوفد بالعمل المشترك مع وفد الطرف المعارض في موعد أقصاه 15 كانون الثاني 2017 والذي سيجري في مدينة أستانا (جمهورية كازاخستان) بمساهمة منظمة الأمم المتحدة.

3-حسب نتائج العمل المشترك للوفدين كليهما في موعد أقصاه / / 2017 سوف يتم وضع خريطة طريق من أجل تسوية الأزمة السياسية الداخلية في سورية.

4-سيجري عمل الوفدين كليهما بتأييد الضامنين.

5-يدخل هذا الإعلان حيز التطبيق منذ لحظة توقيع الممثل المفوض لحكومة الجمهورية العربية السورية عليه، ويكتسب الطابع الملزم قانونياً بشرط أن يوقع ممثلو الطرف المعارض بمشاركة روسيا الاتحادية على نسخة مماثلة من حيث المضمون لنص هذا الإعلان ويُبلغ الضامن حكومة الجمهورية العربية السورية عن التوقيع على هذا الإعلان في اقرب وقت ممكن.

وفيما بعد سوف تعتبر حكومة الجمهورية العربية السورية والطرف المعارض وكذلك الضامن النسختين وثيقة موحدة حصراً بين الأطراف حول تشكيل الوفود للبدء في المفاوضات حول التسوية السياسية من أجل الحل الشامل للأزمة السورية بطرق سلمية. وقعت في دمشق كانون الأول 2016 على نسختين متماثلتين ولهما مفعول قانوني واحد باللغتين الروسية والعربية كل على حدة".

ووقّع على الإعلان عن حكومة الجمهورية العربية السورية اللواء "شوقي أحمد يوسف" نائب رئيس هيئة البرقيات في الجيش السوري. إضافةً لممثل عن روسيا الاتحادية الضامن.

مسترشدين بالقرار /2254/ لمجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة. ويُقرون بالاحترام الكامل لسيادة ووحدة أراضي الجمهورية العربية السورية، والحاجة إلى تأمين مصالح الشعب السوري، ووضع حد لإراقة الدماء، وضمان الدولة المستقلة التي تمثل الشعب السوري بكامله، ويعلنون عن الاهتمام الشامل بالاستقرار العاجل في البلاد بمشاركة ممثلي روسيا الاتحادية والجمهورية التركية بوصفهم الضامنين، (المسمون لاحقاً بالضامنين)، ويوافقون على ما يلي:

بالمقابل وقعت المعارضة على الاتفاقية، والتي نصت على ما يلي: "إن قادة فصائل المعارضة المسلحة السورية، (المسمون لاحقاً بالمعارضة)، يؤيدون نظام وقف الأعمال القتالية الذي أعلن عنه في سوريا بتاريخ 30/ كانون الأول/ 2016، وينضمون إليه، ويؤكدون أنه لابديل بديل للحل الشامل للأزمة السورية، وأنه لابد من البدء بالعملية السياسية في سورية

1-تلتزم المعارضة بتشكيل وفد من أجل إجراء المفاوضات الخاصة بالحل السياسي الهادف إلى حل شامل للأزمة السورية عن طريق سلمي (المسمى لاحقاً بالوفد) لغاية 16/ كانون الثاني/ 2017، وذلك بمشاركة مباشرة للضامنين، وتحدد المعارضة تشكيل الوفد بمفردها.

2- يبدأ الوفد بالعمل المشترك مع وفد الطرف المختلف انطلاقاً من 23/ كانون الثاني/ 2017، والذي سيجري في مدينة أستانا (جمهورية كازاخستان) بمشاركة منظمة الأمم المتحدة.

3-نتيجة العمل المشترك يقوم كلا الطرفين بإعداد خارطة طريق من أجل حل الأزمة السورية في أقصر وقت.

4-سيجري العمل الكلي للوفدين برعاية الضامنين.

5-تدخل هذه الاتفاقية حيز التطبيق منذ لحظة توقيع المعارضة عليها، وتكتسب الطابع الملزم قانونياً بشرط أن يوقع ممثل قيادة الجمهورية العربية السورية بمشاركة روسيا الاتحادية على نسخة مماثلة من حيث المضمون لنص هذه الاتفاقية، ويُبلغ الضامن المعارضة عن التوقيع على هذه الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

وفيما بعد سوف تعتبر المعارضة وقيادة الجمهورية العربية السورية وكذلك الضامن النسختين وثيقة موحدة حصراً، أي الاتفاقية حول تشكيل الوفود للبدء في المفاوضات حول التسوية السياسية من أجل الحل الشامل للأزمة السورية عن طريق سلمي".

هذا وفوّض قادة فصائل المعارضة التالية أسماؤهم والموقعين أدناه كلاً من: "أسامة إبراهيم معترماوي" و "منذر سراس" تفويضاً كاملاً بالتوقيع على اتفاقية حول تشكيل الوفد لبداية المفاوضات الخاصة بالحل السياسي الهادف إلى حل شامل للأزمة السورية عن طريق سلمي.

وتجدر الإشارة إلى أن الفصائل الموقعة على التفويض، هي: "فيلق الشام، جبهة أهل الشام، فرقة السلطان مراد، جيش ادلب الحر، صقور الشام، فيلق الرحمن، الجبهة الشامية، تجمع فاستقم، جيش العزة، جيش النصر، الفرقة الأولى الساحلية، جيش الإسلام، لواء شهداء الإسلام".

«الجيش السوري الحر»: هناك

فروق بين النسختين

أصدر «الجيش السوري الحر» اليوم السبت، بياناً أعلن فيه أن نسخة الاتفاقية التي وقّع عليها نظام الأسد مختلفة عن النسخة التي وقّعت عليها فصائل الجيش الحر، إضافةً لحذ نقاط جوهرية وغير قابلة للتفاوض، تزامناً مع استمرار انتهاكات النظام وخروقاته للهدنة المبرمة.

وجاء في البيان: «انطلاقاً من حرصنا على تحسين الحالة الإنسانية في سوريا، وتحسين الظروف المعيشية لأبناء شعبنا الصامد، واستجابة منا لمبادرة طرحتها الحكومة التركية الشقيقة مشكورة، وافقنا بتاريخ 2016/12/29، على اتفاق وقف إطلاق نار لا يستثني أي منطقة أو فصيل ثوري في سوريا، لقد نصت الاتفاقية الموقعة من طرفنا مع الحكومة الروسية بوضوح على أن النظام سيقوم بتوقيع وثيقة مماثلة لها، لنفاجئ بتصريحات متتالية من مسؤولين روس تؤكد تفسير للاتفاق مناهضاً لما اتفقنا عليه وما تعكسه الوثيقة الموقعة، كما تفاجأنا بأن النسخة التي وقع عليها النظام مختلفة عن نسخة الفصائل الثورية في عدة مواطن، كما حذفت منها عدة نقاط رئيسية وجوهرية غير قابلة للتفاوض، بالإضافة إلى استمرار انتهاكات النظام وخروقاته للهدنة المتفق عليها في عدة مناطق أبرزها «وادي بردى»

والتي مازالت ميليشيات إيران تحاول اقتحامها في ظل قصف جوي ومدفعي والبراميل المتفجرة».

وأضاف البيان: «نحن الفصائل الموقعة على اتفاق الهدنة نؤكد على ما يلي:

أولاً: لقد التزمنا منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ بوقف إطلاق النار رغم انتهاكات متكررة كان أكثرها وقاحة محاولات النظام المستمرة مع حزب الله في اقتحام وادي بردى.

ثانياً: نؤكد أن استمرار النظام في خروقاته وقصفه ومحاولات اقتحامه للمناطق تحت سيطرة الفصائل الثورية يجعل الاتفاق لاغياً، ونحذر المجتمع الدولي من مجزرة يحضر لها النظام وحزب الله في منطقة وادي بردى، ستؤدي إلى إنهاء الاتفاق فوراً، وندعو الطرف الروسي الذي وقع الاتفاقية كضامن للنظام وحلفائه أن يتحمل مسؤوليته.

ثالثاً: نؤكد رفضنا أي استثناء داخل اتفاق الهدنة، ونعتبر وجود الاستثناءات إخلالاً بما تم الاتفاق عيه.

رابعاً: نحن ملتزمون التزاماً كاملاً بوقف إطلاق النار وفق هدنة شاملة لا تستثني أي منطقة أو أي فصيل يتواجد ضمن مناطق المعارضة.

خامساً: نحن معنيون فقط بما تم التوقيع عليه من قبلنا، وأي اتفاق لم نوقع عليه لسنا معنيين به على الإطلاق.

سادساً: ندعو مجلس الأمن إلى التمهل في تبني الاتفاق الذي تم بيننا وبين ممثلي الحكومة الروسية ريثما تلتزم روسيا بتعهداتها وتحقق التزامها بضبط النظام وحلفائه.

كيف تواجه إدلب الكثافة السكانية؟!

شهدت بعض المناطق في ريف إدلب الشمالي, ازدحاماً سكانياً ضخماً ليتضاعف عدد سكانها أضعاف كانت عليه قبل اندلاع الثورة، ففي الوقت الذي أدت فيه كثافة القصف وغيرها من ظروف الحرب لدمار مدن وبلدات ونزوح أعداد كبيرة من أهلها، كان هناك مدن وبلدات أخرى تستقطب هؤلاء النازحين الباحثين عن الأمان والحياة، فضلاً عن تتالي سيناريوهات التهجير التي اتّبعها النظام في تهجير المدنيين إلى تلك المناطق.

ووسط هذا التضخم السكاني الهائل وفي ظل استهداف نظام الأسد للبنى التحتية والمنشآت والمرافق الحيوية في المناطق المحررة، وقلة الإمكانيات في تلك المناطق، حاولت المجالس المحلية فيها إثبات نفسها والتعاطي مع هذا التضخم بشكل فعال ومثمر.

عز الدين زكور

«زيتون» رصدت أهم المناطق التي شهدت تضخماً سكانياً كثيفاً، بتأثيراته وكيفية مواجهته.

مدينة «سرمدا» بريف إدلب الشمالي:

التأثيرات:

« « عضو مكتب الإحصاء في المجلس المحلي لمدينة سرمدا قال في حديث خاص لـ «زيتون»: «نظراً للموقع الاستراتيجي الهام الذي تتمتع به مدينة سرمدا،القريب من معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا, وكون المدينة تعتبرمن أهم المراكز التجارية والصناعية في المنطقة، فقد شهدت إقبالاً كبيراً من قبل النازحين من أبناء محافظة إدلب نفسها وأبناء المحافظات الأخرى».

وأضاف: «يبلغ عدد سكان مدينة سرمدا في الوقت الحالي /100/ ألف نسمة، في الوقت الذي كان فيه عدد سكان المدينة الأصليين سابقاً /25/ ألف نسمة، في حين أن عدد سكانها الفعلي قبل بدء الثورة كان /15/ ألف فقط، أي أن عدد السكان بلغ أكثر من 3 أضعاف للعدد الأصلي وأكثر من 5 أضعاف لعدد السكان الفعلي».

وأضاف: «نتيجة التضخم السكاني الهائل الذي شهدته المدينة، فقد شهدت بمقابله توسعاً عمرانياً مضاعفاً للمساحة الأصلية، وذلك لاستيعاب حجم التضخم الحاصل».

أما مسؤول الإعلام في المجلس المحلي لمدينة سرمدا «عبد الحميد اللاذقاني»، فقال لـ «زيتون»: «إن البنى التحتية المجهزة بها مدينة سرمدا لا تحتمل لأكثر من 40 ألف نسمة, ما أحدث العديد من المشاكل الخدمية وخاصة على صعيد الأفران وتأمين مادة الخبز, حيث بلغ عدد أفران المدينة خمسة أفران في حين كانت تقتصر سابقاً على فرنين فقط».

وأوضح مدير المكتب الخدمي في المجلس المحلي لمدينة سرمدا «ياسر الحلبي» في حديثه لـ «زيتون»، مدى تأثير التزايد السكاني على القطاع الخدمي، بقوله:»إن ازدياد عدد السكان بشكل كبير سبب ضغطاً كبيراً على البنى التحتية في المدينة وخاصة في قطاع الخدمات, فمع دخول فصل الشتاء أدت مياه الأمطار الغزيرة إلى طوفان المصارف وانسدادها كونها قديمة وكونها لم تشهد أي مشروع تحسيني خلال السنوات الماضية, وهذا ينطبق على ما يخص شبكة المياه حيث تعتمد تلك المناطق على شراء المياه عبر الصهاريج، فضلاً عن اللجوء في بعض مناطق المدينة كمنطقة الجبل للاعتماد على الجور الفنية في تصريف مياه الصرف الصحي لديها مما يسبب أمراضاً وضرراً للمجتمع».

الاجراءات المتخذة للتخفيف من تأثيرات التضخم السكاني

فيما يخص قطاع الأفران والخبز، قال «اللاذقاني»: «يحاول المجلس المحلي في المدينة تزويد أفران المدينة بمادة الطحين المقدمة له من المؤسسة العامة للحبوب، وذلك من خلال مناقصات يجريها المجلس مع الأفران كونها تتبع للقطاع الخاص, مما يساهم في تخفيف الضغط على أفران المدينة وبالتالي تخفيض سعر ربطة الخبز وضبط حجمها ووزنها».

أما بما يتعلق شبكات المياه والصرف الصحي، قال «الحلبي»: «نتيجة التزايد السكاني والعمراني الجديد،وقع على عاتق المجلس المحلي في المدينة تأمين الخدمات من صرفصحي وشبكة مياه للمناطق الجديدة، وقد قمنا منذ قرابة السنة في المجلس بمشروعين كبيرين ساهما بشكل جيد في تخفيف الضغط على المجاري القديمة واستبدالها بأخرى جديدة, واستطعنا الوصول للعديد من تلك المناطق وتأمين الخدمات لها، ولكن ما يزال هناك عدد لا بأس به منالمناطق بحاجة لتخديم».

وأضاف «الحلبي»: «أما بالنسبة لمياه الشرب، تبلغ تكلفة ضخ المياه للمدينة شهرياً نحو 21 مليون ليرة سورية، وأمام تلك التكلفة العالية وقف المجلس المحلي عاجزاً عن تأمينها، ما أدى لاعتماد الأهالي على شراء الصهاريج, وكل ما استطاع المجلس فعله هو القيام بمشاريع تصليح شبكة المياه القديمة والتالفة ضمن مساحة صغيرة فقط من المدينة, بحيث تكون جاهزة للعمل عند توفر القدرة التشغيلية،ولكن مازال هناك الكثير من الخطوط بحاجة لإصلاح، ليس لدى المجلس القدرة على إصلاحها كلها في الوقت الحالي».

وختم «الحلبي» بقوله: «لا شك أن الإقدام على مثل هذا النوع من المشاريع الضخمة يحتاج لتغطية مالية كبيرة, وبدوره يحاول المجلس المحلي في المدينة التنسيق مع العديد من المنظمات وبعض الجهات المانحة والتي تبدي نوعاً ما تجاوباً معهفي هذا المجال».

مدينة «الدانا» بريف إدلب الشمالي

«زيتون» التقت رئيس المجلس المحلي في مدينة الدانا «محمود نجار»، والذي قال: « تتوسط مدينة الدانا مجموعة بلدات وقرى في الريف الشمالي لإدلب, وتعتبر عقدة وصل هامة بين الريفين الحلبي والإدلبي،وبوابة الريف الغربي لحلب, وذلك نتيجة قربها من منطقة معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا، ما زاد في أهميتها الاقتصادية وجعلها مركزاً تجارياً هاماً في المنطقة، ومقصداً لجميع المناطق القريبةوالبعيدة على حدّ سواء, لاسيما مع وجود سوق تجاري هام وكبير فيها, وتوافر رؤوس الأموال فيها, ما شجع الكثير من الأهالي والنازحين من مختلف المناطق السورية على الاستثمار في مدينة الدانا».

التأثيرات:

«نجار» قال لـ «زيتون»: «إن الأسباب السابقة جعلت المدينة مكتظة سكانياً بشكل غير مسبوق, فقد بلغ عدد الوافدين إيها نحو 70 ألف نسمة، ما يقارب ضعفي عدد السكان الأصليين في المدينة، والبالغ 40 ألف نسمة، ما سبب ضغطاً كبيراً عليها وخاصة نتيجة التوسع العمراني المشهود، لاسيما أن البنى التحتية التي تتوفر في المدينة وأخص المنشآت الخدمية منها، مجهزة لتخديم الـ 40 ألف نسمة وهو عدد السكان الأصلي فقط».

أما مسؤول المتابعة والعلاقات العامة في المجلس المحلي لمدينة الدانا «رعد سعد»، فقال: «واجهنا العديد من الصعوبات مع ازدياد المناطق المحتاجة للتخديم وقلة عدد الآليات فيما يتعلق بأمور النظافة في المدينة، كما عانت المدينة بشكل كبير من ناحية الصرف الصحي، كون الخطوط الرئيسية للصرف قديمة وتالفة ولم تعد قادرة على احتمال أعباء فرعية للأبنية الجديدة».

وأضاف «سعد»: «واجهنا في المجلس صعوبات كبيرة في مشروع ضخ المياه، وذلك بسبب عدم تجاوب الأهالي في موضوع الجباية، وخاصة النازحين، على اعتبارهم مستأجرين وليسوا مالكين لهذه المنازل،مما أدى لتوقف ضخ المياه للمدينة بعد 3 أشهر من توقف المنظمة الداعمة للمشروع عن العمل في المدينة، بسبب عدم قدرة المجلس على تحمّل الكلفة التشغيلية لضخ المياه على مساحات سكانية واسعة، على الرغم من وجود 7 آبار مياه موزعة على جغرافية المدينة، وبذلك اضطر الأهالي للعودة إلى شراء الماء من الصهاريج».

وتابع: «وكان للتضخم السكاني تأثيراً كبيراً على الطرقات في المدينة، فهي لم تكن مجهزة لهذا العدد من الآليات والسكان، كما عانت المدارس من ضغط كبير على الرغم من وجود 7 مدارس لمختلف الفئات التعليمية، تدعم المنظمات الإنسانية الكادر التدريسي في ثلاثة منها».

اجراءات الحد من تأثير التضخم السكاني في الدانا

قال «نجار»: «إن إدارة المجلس المحلي تعمل بشكل مستمر على تنفيذ مشاريع خدمية للمدينة، سواء أكانت على نفقة المجلس أو بالتنسيق مع منظمة خدمية داعمة للمشروع, حيث قمنا بتنفيذ العشرات من المشاريع كان أبرزها مشروع الصرف الصحي والطرقات والمياه».

وأوضح «سعد» ماهية هذه المشاريع المنشأة بغرض استيعاب الأعداد الكبيرة من السكان، قائلاً: «قمنا بشراء سيارة قلاب لتغطية النقص في المعدات اللازمة لأمور النظافة، بكلفة 6000 دولار امريكي، كما تم زيادة عدد العمال، وبذلك تم تغطية المدينة نوعاً ما من هذه الناحية، لكنه في الوقت ذاته رتب عبئاً كبيراً في التكاليف على المجلس».

وأضاف: «ونفّذ المجلس المحلي في المدينة بالتنسيق مع منظمة « Archa nova» مشروع صرف صحي،ركز على تسليك خطوط الصرف الصحي، وتركيب مطريات في شوارع المدينة لتساعد في تصريف مياه الامطار، كما نفّذ مشروع تعبيد الشارع الرئيسي في المدينة، منذ قرابة الستة أشهر،وذلك بالتنسيق مع منظمة «أمان وعدالة مجتمعية»، بالإضافة لتأهيل شارع 22، والبالغ طوله 880 متراً».

وتابع «سعد»: «حالياً ندرس

في المجلس المحلي إقامة منصف في الشارع 22، لتسهيل حركة الذهاب والإياب ووضع ضوابط للسير فيه، ومن ثم تعبيده، سواء عبر الجهات الداعمة أو العمل الشعبي أو بالطرق المتاحة، وفيما يتعلق بالمدارس تم دراسة مشروع بناء كتلتين إضافيتين ضمن مدرستين في المدينة لاستيعاب عدد الطلاب، وسيبدأ المشروع على الأرض بشكل فعليّ في الأيام القادمة وبهذا ستكون مدارس المدينة قادرة على استيعاب أبناء المهجرين بأريحية أكثر».

بلدة «ترمانين»

مسؤول الإعلام في المجلس المحلي في بلدة ترمانين «حسام شريف» قال في حديث خاص لـ «زيتون»: «احتضنت المدينة خلال السنوات الست الماضية الكثير من النازحين والوافدين, ففي الوقت الذي كان فيه عدد السكان /13453/ نسمة وفقاً لإحصائية عام 2011، باتت المدينة اليوم تستوعب أكثر من 42 ألف نسمة».

وحول تأثيرات هذا الكم من الزيادة السكانية، قال «شريف»: «كانت أبرز المشاكل التي سببتها الزيادة السكانية, في الخط الرئيسي للصرف الصحي بالإضافة لزيادة الطلب على الماء والخبز».

وأضاف: «وفي محاولة لتلافي التأثيرات السلبية للزيادة السكانية، قام المجلس المحلي لبلدة ترمانينبالتعاون مع منظمة«hand in hand» باستبدال الخط الرئيسي للصرف الصحي، بخط جديد طوله 850 متر بقساطل قطر واحد متر, وحالياً نرفع دراسات للعديد من الجهات المانحة لإمكانية تنفيذ مشاريع صيانة شبكة المياه ودعم الأفران, لتأمين أبرز الخدمات للأهالي».

وهكذا نرى أن المجالس المحلية في ريف محافظة إدلب الشمالي بشكل خاص، كنموذج طرحته «زيتون» يُمثل معظم المجالس المحلية في المحافظة، تحاول السير في عجلة العمل الخدمي وتقديم أفضل الخدمات لأبناء المحافظة والوافدين إليها.

شبكات النت في إدلب.. حاجة ماسة للأهالي وأسعار لاذعة

بدأت شركات الانترنت التركية الخاصة في منتصف عام 2014، بتوصيل الانترنت التركي إلى مناطق محافظة إدلب عبر وكلاء لها، وذلك بعد فترة طويلة عاشتها المناطق المحررة في المحافظة، بلا إنترنت ولا اتصالات ،بعد أن عمد نظام الأسد إلى قطع كافة الاتصالات الخلوية والانترنت عن المنطقة كإجراء عقابي لأهلها لخروجها عن سيطرته، ثم ما لبث العمل في مجال الانترنت التركي أن أصبح مهنة يعمل بها الكثير من المستثمرين، ولكن ضمن أسعار متفاوتة لاعتبارات مختلفة.

«زيتون» رصدت أسعار وأنواع شبكات النت، تفاوت الأسعار بين شبكة وأخرى.

محمد أبو الجود

«موس العبودي» صاحب إحدى صالات الانترنت في مدينة «كفرنبل»، تحدّث لـ «زيتون» عن الإنترنت التركي قائلاً: «يتميز الإنترنت التركي بتلبية احتياجات الأهالي للاتصالات والتواصل، وتتميز شبكات النت التركية بالسرعة العالية والقدرة على استيعاب عدد كبير جداً من المستخدمين».

وحول الفكرة، قال: «لجأنا إلى شبكات النت التركية كبديل مناسب للشبكات السورية، بعد أن قام نظام الأسد بقطع الاتصال عن كل المناطق المحررة، والآن يوجد في مدينة كفرنبل وحدها عشرات الشركات والصالات التي تستخدم الإنترنت التركي».

عن الشبكات والأسعار، قال «حسام درويش» وهو صاحب صالة نت لـ «زيتون»: «لا يوجد سعر موحّد للبيع بين الشركات، فكلّ شركة تبيع بطاقات إنترنت حسب حجم البطاقة ومدتها، ونظراً لكثرة الشركات في كفرنبل يمكن للشخص العمل على أكثر من شبكة إنترنت في وقت واحد، وهو من يحددها تبعاً لسرعتها وسعرها».

وأضاف «درويش»: «يبلغ بدل الاشتراك الشهري للسرعات المفتوحة 15 دولار أمريكي لسرعة 512، و 25 دولار لسرعة 1 ميغا، و 50 دولار لسرعة 2 ميغا».

وتابع: «أما البطاقات الشخصية فهي تتمتع بسرعة جيدة جداً، إضافةً للعروض والخصم الذي يطرأ على أسعارها بشكل دائم، وغالباً تكون تكلفتها مقبولة حيث يبلغ الخطوط ذات السرعة 1 جيجا 400 ليرة سورية أسبوعياً، و 250 ليرة لخطوط 500 ميغا».

«أيمن» من أهالي مدينة «سراقب» قال لـ «زيتون»: «يستخدم الأهالي في معظم مدن وبلدات ريف إدلب شبكات النت التركية، والتي تعمل عبر صحون ومستقبلات، بينما تتوفر لدينا في سراقب وفي مدينة إدلب، خطوط الـ ADSL، التي لا تتوفر سوى في هاتين المنطقتين».

وأضاف: «بالنسبة لشبكات الانترنت الخاصة تتراوح أسعار الخدمة حسب جودة الشبكة ما بين 2500 ليرة حتى 50 دولار شهرياً، أما الخطوط فتكلفتها 5 دولار لسرعة 512، و 10 دولار لسرعة 1 ميغا، و 15 دولار لسرعة 2 ميغا».

بينما تصل الأسعار في «أريحا»، فتبلغ 3000 ليرة لسرعة 1 ميغا، و 5500 ليرة لسرعة 2 ميغا، وفقاً لما قاله «أحمد» من أهالي مدينة أريحا.

في حين تتوفر في مدينة إدلب سرعات أكبر بالنسبة لخطوط ADSL، وبأسعار متقاربة جداً مع بقية المناطق، ولكن ما يميزها في مدينة إدلب، حسب ما ذكره «محمد» من مدينة إدلب، أن خدمة الانترنت في المدينة تتوفر على شكل خطوط ADSL ومقاسم، وليس عبر صحون ومستقبلات كما هو الحال في غالبية مدن وبلدات المحافظة، وأسعارها مناسبة جداً بالنسبة للأهالي فيما لو قورنت بما هي عليه في بقية المناطق، فهي تتراوح ما بين 2000 ليرة لسرعة 512، و 3000 ليرة لسرعة 1 ميغا، و 5500 لسرعة 2 ميغا، و 20 دولار لسرعة 4 ميغا، و 40 دولار لسرعة 8 ميغا».

«أبو لؤي» من أهالي ريف «معرة النعمان» قال: «لا يمكننا إنكار مدى أهمية النت في حياتنا اليومية، فهو وسيلة لا يمكننا التخلي عنها، إلا أن ارتفاع الأسعار هو أكثر ما يعيق الأهالي، وأصحاب الصالات يعرفون مدى ارتباطنا بالنت، لذلك يحاولون دائما استغلالنا، ليُضاف مصروف جديد يثقل كاهلنا».

وأضاف: «فأنا مثلا في منزلي لوحده يوجد 4 موبايلات، ما يُرتّب عليّ مصروف يوميّ يعادل 500 ليرة، ومع ذلك كثيراً ما نعاني من ضعف وصول الإشارة إلى داخل المنزل، فيضطر بعضنا للذهاب إلى المقهى».

وتابع: «ليس بمقدوري تركيب جهاز استقبال في منزلي، يقوم بتوزيع الإنترنت بسرعة جيدة داخل المنزل، كما يفعل البعض من ميسوري الحال، لأن تكلفته عالية تبلغ 50 دولاراً».

وحول ارتفاع الأسعار، يرد «العبودي» قائلاً: «نحن كأصحاب صالات ووكلاء لشركات النت التركية، ندفع بدل الاشتراك المرتفع بالدولار، إضافةً إلى أننا نواجه الكثير من الأعطال، ويتطلب منا الأمر إجراء إصلاحات مستمرة للشبكة وتبديل لبعض القطع بكلفة باهظة غالباً، كما يتوجب علينا تبديل بطاريات كافة الأبراج بشكل دوري كل ستة أشهر».

أما «محمد» شاب من كفرنبل، فيرى أن إيصال شبكات النت إلى المناطق المحررة يعتبر أعظم إنجاز يُحقّق على الصعيد الخدمي حتى الآن.

وأضاف: «أقضي كافة أعمالي بواسطة النت، وأتابع الأخبار التي تهمني، وأتواصل مع أهلي وأقربائي النازحين إلى تركيا، وعلى الرغم من ارتفاع الأسعار إلا أنه يعتبر نعمة كبيرة لأهالي المناطق المحررة، ولتلافي مشكلة ضعف الإشارة قمت بتركيب لاقط بكلفة 50 دولار، وحصلت على سرعة ممتازة».

ويتفق «خالد» صاحب محل لأجهزة الخليوي، مع محمد بالرأي، حيث قال: «إن انتشار شبكات النت في المناطق المحررة إنجاز كبير ورائع، لاسيما بالنسبة لنا كأصحاب محال لبيع أجهزة الخليوي، فقد شهدت تجارة الأجهزة الخليوية تدهوراً كبيراً بعد تحرّر المنطقة، وقطع كافة أشكال الاتصال عنها من قبل نظام الأسد، ولكن ما إن تم تمديد الشبكات من تركيا حتى عادت التجارة إلى أوجها بل ازدهرت أكثر من ذي قبل، حيث أصبح في كل منزل جهاز موبايل أو أكثر».

وهكذا نرى أن أهالي محافظة إدلب يعيشون ما بين نار الحاجة الماسة لخدمة الانترنت، والتي تُشكّل بالنسبة لهم مطلّباً من متطلبات الحياة الأساسية، وبين لظى أسعارها المرتفعة، وذلك إلى أن يتم إيجاد حلول أفضل.

وحيدٌ يراقب.. على جبل الزاوية

أينما سرت في الشمالي السوري المحرر، لابد لك أن تسمع صوت الأجهزة اللاسلكية «القبضات» التي ترافق حركة الطيران وغاراته محذرة الناس من الهجمات الغادرة التي تشنها، كما تنسق عمل فرق الدفاع والإسعاف بعدها لتسهل عملية مرور سيارات الإسعاف والطلب من الأهالي فض التجمعات والازدحام للتقليل قدر الإمكان من الخسائر البشرية.

ربيع زيتون

«سلاحي في كل معركة هو القبضة والراديو ففي كل معركة أقوم بالتشويش على قبضات عناصر جيش النظام، والدخول على ترددااتهم، استطيع أحيانا كشف خططهم العسكرية، واكتشاف الأهداف الذين يريدون استهدافها، فأقوم بإخبار الثوار بذلك ليأخذوا احتياطاتهم، وليفشلوا خطط قوات النظام».. بهذه البساطة يلخص «وحيد الحسني» ابن مدينة كفرنبل مهمته في مرصده بجبل الزاوية في ريف إدلب.

أصوات العاملين في المراصد أصبحت جزءا من حياة الناس، وصارت القبضة من أكثر الحاجات ضرورة، فهي المنقذ الوحيد للمدنيين والعسكريين وفرق العمل الميداني، ولا عجب إن دخلت أسماء العاملين في المراصد في وجدان أهالي ريف ادلب، ووحيد من أقدمهم وأشهرهم.

«بداية عمله الثوري»

يقول وحيد: «نتيجة لحالة الكبت والتضييق الأمني الذي كانت تمارسه أجهزة الأمن السوري وشعورنا بإمكانية التحرك على شاكلة الشعب في تونس ومصر، بدأنا أنا وعدد من الناشطين بتوزيع منشورات تحض الأهالي على التظاهر ضد النظام، عملنا بسرية تامة ،حتى مساء يوم الخميس، ذهبت الى «شرارة الثورة» الشهيد محمود القدور، وأبلغته بنيتنا بالتظاهر بعد صلاة الجمعة من جامع كفرنبل، كنا قلة حين دخلنا الجامع تتملكنا حالة من الخوف والرهبة في جو مشحون بالترقب وكأن الناس على علم.

وما إن صرخ الشهيد محمود القدور» اللّه سوريا حرية وبس «ثارت الحناجر هاتفة خلفه ونشوة من الفرح والنصر والتخلص من الخوف، منذ ذلك اليوم سقط النظام بنظرنا مع سقوط الخوف».

ومع دخول الجيش واحتلاله كفرنبل، اضطرنا الى ترك منازلنا والابتعاد الى القرى المجاورة، بدأت باستعمال جهاز اللاسلكي أو ما يسمى «القبضة» أتواصل من خلالها مع سيارة الإسعاف الوحيدة في ذلك الوقت، أقوم بتوجيهها، وكذلك أقوم بتوجيه الثوار، كنت نقطة الاتصال فيما بينهم، الى أن بدأت معركة تحرير كفرنبل، ولم يكن هناك سوى عدد قليل من الأجهزة نقوم بالتواصل فيما بيننا.

وبعد التحرير صب النظام جام حقده على المدينة فانتقلت الى منطقة جبلية بالقرب من كفرنبل، أرصد حركة الطيران والقذائف منذ السادسة صباحا وحتى آخر الليل، أنبه الأهالي من إقلاع الطائرات ومن تجهيز الراجمات والمدافع من حاجزي وادي الضيف والحامدية، ويتحول المرصد في ذاك الوقت الى المنصة الوحيدة لتنبيه الناس وخاصة بعد أن قامت قوات الأسد بقطع الاتصالات في كل المناطق المحررة.

أتمكن الأن في كثير من الأحيان التنصت على ترددات الطائرات بواسطة «راديو-القبضات اللاسلكية» فأنبه الأهالي بالإقلاع والتنفيذ، ليأخذ الناس حذرهم والاختباء في الملاجئ مما يخفف من الإضرار الكارثية للقصف.

يعتبر مرصدنا حلقة ضمن عدد كبير من المراصد المنتشرة في المناطق المحررة، نتشارك المعلومات بشكل متواتر منذ بداية إقلاع الطائرات الى هبوطها في المطار، لنقوم بنقل التعميم أو الخبر الى أوسع مدى ممكن من المناطق المحررة.

«محارب بلا سلاح »

سلاحي في كل معركة هو القبضة والراديو ففي كل معركة أقوم بالتشويش على قبضات عناصر جيش النظام ،والدخول على ترددااتهم ،استطيع أحياناً كشف خططهم العسكرية، واكتشاف الأهداف التي يريدون يحددونها ،فأقوم بأخبار الثوار بذلك ليأخذوا احتياطاتهم ،وليفشلوا خطط قوات النظام .

وحاليا نقوم برصد الطائرات الروسية وخاصة بعد الحملة الشرسة على المناطق المحررة، ولكن صعوبة اللغة الروسية تضع عقبة كبيرة أمام عملنا، لكننا نقوم بتنبيه الأهالي عن إقلاع الطائرات ليأخذوا حذرهم.

أدوات الرصد

يقول الحسني: « معداتي هي راديو ديجيتال من النوع الرخيص، يحوي شاشة صغيرة تظهر التردد، وهنالك أكثر من طريقة لتعديل الراديو الذي يكون نمط استقبال إف إم طول الموجة الأعظمي الذي يستقبله 108 ميغا هرتز, ليصبح قادراً على استقبال الأمواج حتى 140 أو 150 ميغا هرتز بما يشمل موجات الطيران vhf بنظام اتساعي Am بين 118-136 ميغا هيرتز، وبهذا يمكن بتغيير التردد بعد 108 ميغا هرتز التقاط تردد برج المطار.

وعن المسافات التي يستطيع المرصد اختراق قبضات المطارات الخاصة بالنظام يقول وحيد:»

إذا كان المطار على بعد 50 كم أو أقل يكون وضوح الصوت المرسل من البرج إلى الطيار 10/10

القبضة اللاسلكية وهي أحد الأجهزة التي يتم من خلالها التنصت على المعلومات والتعليمات المتبادلة بين الطيار ومرصد المطار، وذلك إما بالحصول على تسريبات للترددات التي تستخدمها مطارات النظام، أو باستخدام خاصية البحث اليدوي عن الترددات الجديدة والموجودة في القبضات الحديثة فقط، علماً أن هذه الطريقة تتطلب جهداً ووقتاً أطول».

«أثر المرصد على حياته الشخصية»

من منا لم تتأثر حياته بالثورة، من الطبيعي أن يؤثر المرصد على حياتي الشخصية والعائلية، فأنا ملتزم بالمرصد طوال الوقت، ولا أستطيع التخلي عن القبضة ،وتنبيه الأهالي فهم أمانة في عنقي.

«بالرغم من أنه عمل متعب جداً، لكن أن تنقذ حياة الأهالي والأرواح البريئة هو أمر في غاية الأهمية، لا مجال للتهاون فيه، وهذا أقل ما يمكن أن أفعله لثورتي وبلدي، عائلتي طبعا متفهمة لطبيعة عملي ولمدى المسؤولية الملقاة على عاتقي، والسمعة الحسنة واليد البيضاء هذا جل همي.

ورغم انقطاع التيار الكهربائي، وغياب الاتصالات والأنترنت، فإن مراصد المعارضة التي تعتمد على القبضات اللاسلكية، تعتبر وسيلة إنذار مبكرة، تحذر السوريين من القصف قبل وقوعه، ما يؤدي إلى تخفيف الخسائر في الأرواح إلى أقل قدر ممكن، عبر ما يسمى بالتعميم.

وتنتشر القبضات اللاسلكية بشكل كبير بين السوريين، المدنيين منهم والعسكريين، في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، وباتت ترافقهم في كل أوقاتهم، فهي وسيلتهم لمعرفة الأماكن المستهدفة من قبل طيران النظام، من أجل تجنبها.

تردد خاص لفرق الدفاع المدني

وأيضاً، تعتمد المشافي وفرق الإسعاف والدفاع المدني في جزء من عملها، على المراصد، فغالباً ما يتم توجيه المدنيين للتبرع بالدم، عبر نداءات نوجهها بناءً على طلب الأطباء، كما أنه من خلال المناداة على القبضة يمكننا الوصول لأهالي المرضى المجهولين، الذين يدخلون المشافي، وكذلك الشهداء مجهولي الهوية.

لا يتوقفُ عمل المراصد، على تحذير المدنيين من قصف النظام، بل تعمل على التنسيق مع فرق الدفاع المدني، وإخطارها بإحداثيات المناطق المستهدفة بالقصف، لتعمل الفرق على اتخاذ التدابير اللازمة، للعمل بفعالية أكبر.

وحول ذلك، **يوضح «أبو خالد «، أحد متطوعي الدفاع المدني في كفرنبل وما حولَها: « نعتمد في تحركاتنا على توجيهات المراصد بشكل أساسي ولا نستثني منهم أحداً، وإن كنا بصدد الحديث عن المرصد وحيد فنحن كفريق الدفاع المدني نتوجه له بالشكر لجهوده التي نقدرها، وبالنسبة لنا هناك تردد خاص فيما بيننا نستخدمه لتوجيهنا الى المناطق المستهدفة من قبل الطيران، وحتى في حالات الكوارث الطبيعية من حرائق وغيرها لنقوم بعملنا».**

«موس أبو محمد» مواطن من مدينة كفرنبل يقول لـ «زيتون»: منذ انطلاقة الثورة ومع بدء القصف الجوي على مناطقنا نعتمد في أخبارنا وإجراءاتنا على مرصد «وحيد» فهو مصدر ثقة بالنسبة للأهالي وأي خبر يذاع على الانترنت أو التلفاز نقوم بالتأكد منه في المرصد.

كانت المراصد هي الوسائل الإعلامية الأولى في نقل أخبار التحرير التي جرت في الشمال السوري، وما يزال السوريون في تلك المناطق ينتظرون خبر تحرير جديد من مرصد وحيد، ولا سيما عندما يقوم بإلقاء الشعر، فرحاً بالانتصارات.

حقوق المتهم في مهب الريح

وسط تعدد المحاكم وسيطرة الفصائل عليها

وعد البلخي

"يجب على القضاة كافة تغليب شرع الله والابتعاد عن المحسوبيات واعتماد نظام تسلسلي حسب نوعية القضية".. بهذه الكلمات أوصى الحقوقي "محمد العبود" القضاة في محاكم المناطق المحررة.

في حديث خاص لـ "زيتون"، قال أحد المحامين العاملين محاكم إدلب: "إن عدم وجود مواد قانونية مدونة، والاختلاف الكبير في تفسير النصوص الشرعية بين شيخ وآخر، ووجود قضاة غير مؤهلين وقضاة جيدين نوعا ما، كثيراً ما يسبب خللاً واضحاً في الأحكام، حيث يؤدي في كثير من الأحيان للحكم وفق فهم وتقدير القاضي، وبالتالي يؤدي إلى صدور أحكام متناقضة في نفس الموضوع بين محكمة وأخرى، وهذا بدوره يؤثر على حقوق الطرفين المتنازعين".

وهنا لا بد من الإشارة إلى حقوق المتهم أثناء عمليتي التحقيق والمحاكمة، وذلك ابتداء من التبليغ، وانتهاء بالحكم، ومروراً بالتوقيف ومدته الزمنية.

التبليغ

اعتبر المستشار في الهيئة الإسلامية "مصطفى رحال" في حديث خاص لـ "زيتون"، أن من أهم حقوق المتهم إحاطته بالدعوى المقدمة ضده ومعرفة تهمته، وذلك حتى يستطيع أن يطرح حججه ويدافع عن موقفه، ولذلك فقبل حضور المتهم ومنذ لحظة تبليغه يعرف ما هي التهمة الموجهة إليه، حيث تنص ورقة التبليغ على التهمة الموجهة إلى المتهم.

وقال "رحال": يتم التبليغ بالواسطة، وبعدها بمذكرة دعوة، يليها إنذار ومن ثم إحضار عن طريق محضرين خاصين بالمحكمة، وفي حال جاءت المشروحات بأن الشخص المراد تبليغه خارج سوريا، تحال التبليغة إلى التحقيق ليتم دراستها عن طريق الشرطة أو الكتيبة الأمنية الموجودة أو مكتب الدراسات وهم عبارة عن شرطة مختصين ليتم التحقيق بها، وأما بالنسبة للمدعي في الدعاوى الجزائية فمتى أقام الإدعاء يتم دعوته إلى الجلسات.

التوكيل

وأكد "الرحال" على حق أي طرف من أطراف الدعوى في توكيل من ينوب عنه بالحضور سواء أكان محامياً أو شخصاً آخر "وكيل خصومة"، حيث يمكن للوكيل المرافعة والمدافعة وتقديم الدفوع وتصوير الأضابير والقيام بكل ما يخص الدعوى، ويحق للمتهم أن لا يتكلم بأي كلمة دون حضور المحامي أو الوكيل.

ونظرا لعدم إلمام المتهم بشكل تام بالإجراءات والشكليات والقوانين، ولجهله بكيفية التعامل مع المحاكم بالشكل المناسب، كان له الحق بالاستعانة بمحامي كونه ذو خبرة وأكثر إلماما وفهما بالإجراءات.

وأوضح المحامي "مالك الشيخ حسن" في حديث خاص لـ "زيتون"، أن التشريع استثنى بعض الجرائم التي ارتأت الهيئة أن عمل المحامي غير مناسب فيها "كالسرقة والزنا واللواط والتعامل مع الجيش النصيري والحرابة "وذلك لخطورة هذه الجرائم وبشاعتها.

وأما القاضي السابق والمحامي العامل في محاكم الهيئة الإسلامية حالياً "محمد هلال"، فقد قال لـ "زيتون":

"إن دور المحامي في محاكم الهيئة الإسلامية محدود، أي لا يستطيع أن يتوكل في جميع القضايا، ولا تسمح المحكمة للمواطن بتوكيل محامي، إلا في حالات استثنائية حين ترى أن المواطن لا يستطيع أن يدافع عن حقوقه، فتجيز له بتوكيل محامي، وذلك فقط عندما تكون القضية تمس القانون وليس الشرع، أما بالنسبة لجرائم الحدود من (عمالة – زنى – سرقات..)، فهناك قرار وتعميم لا يسمح أبدا بتوكيل محامي عن الطرف المتهم ".

في حين شدّد أحد المحامين على أهمية دور المحامي، قائلاً: "هناك فرق كبير بين العمل السابق والحالي، ولكن كمحامين لنا دور كبير في تنظيم العمل في هذه المحاكم، لما نمتلكه من خبرة وإتقان للإجراءات الضرورية لسير المحاكم، علماً أننا لا نسمى محامين وإنما نسمى وكلاء خصومة، وأن المحكمة لا تشترط في وكيل الخصومة أن يكون محامي بل يمكن لأي إنسان أن يكون وكيل خصومة ولو كان حداداً أو معماراً أو خياطاً".

عدم التعرض للتعذيب

قال "الرحال": "في حال أُخذت أقوال المتهم في الأمنيات بالقوة ونتيجة الإكراه والضرب، تصبح كل أقواله لاغية عند القاضي متى أثبت المتهم تعرضه للضرب والإيذاء وأخذ الأقوال وسحب الاعترافات منه بالقوة".

وأضاف: "وحتى إذا تم التعذيب في مرحلة التحقيق، وأحيلت القضية إلى محكمة "الجنايات أو الجزاء" مثلا، ولديه محامي يحق له إثبات أن الأقوال أخذت بالقوة عن طريق تقرير طبي يثبت فيه ادعاء موكله، وعندها تُلغى جميع أقوال المتهم التي تم أخذها منه خلال فترة توقيفه على ذمة التحقيق".

فترة التوقيف

يقول الرحال: "إذا كان جرم المتهم يستحق التوقيف يصدر القاضي بحقه مذكرة توقيف، وتختلف فترة توقيف المتهم ما بين جرم وآخر حسب خطورة الجرم،

ففي الجرائم الخطيرة "قتل أو سرقة" في حال عدم وجود إقرار أو اعتراف أو شهود، قد تصل مدة التوقيف إلى الشهرين عند قاضي التحقيق، وقد لا تتجاوز عدة ساعات في جرائم أخرى فمتى تم الاعتراف ينتهي التوقيف ويتم تحويل القضية إلى القاضي المختص".

الزيارة

يقول "الرحال": "يحق لذوي الموقوف (المتهم) زيارته أثناء فترة توقيفه في السجن، باستثناء الموقوف في الجرائم الخطيرة جدا كالتعامل مع العدو أو التجسس، فتمنع الزيارة حفاظا على السرية، وكذلك في فترة التحقيق في جرائم القتل يتم التقليل من الزيارة في هذه المرحلة، نظرا لما تتطلبه من الكتمان».

دور المحاكم وأهمية دورات إعداد القضاة

قال أحد المحامين في حديث لـ "زيتون":

"نظرا للظروف والأوضاع الأمنية الصعبة، ولحالة الفوضى والاضطرابات الأمنية الكبيرة التي تعيشها المناطق المحررة، فإن هذه المحاكم ضرورة لا بد منها، ولكن يجب إقامة دورات للقضاة والعاملين في المحاكم بشكل مستمر لتحسين الأداء".

وهذا ما أكده الحقوقي "محمود العبود" بقوله:

"إن وجود المحاكم الشرعية في المناطق المحررة ضرورة مُلحّة، وخاصة مع انتشار الفَوضى وازدياد الإشكالات بين الأهالي. وعلى الرغم من أن المحاكم الشرعية تعتمد المصادر الشرعية "القرآن والسنة والاجتهاد والقياس" دستورا لعملها، فإن هناك اختلافات كبيرة في التفسير بين قاضي وآخر نظراً لافتقاد بعضهم للخبرة الشرعية والبعض الآخر للخبرة القانونية وأصول المحاكمات

ولهذا تبرز أهمية دور معهد إعداد القضاة في المناطق المحررة، كخطوة في الطريق الصحيح، وهي ضرورية لإكساب القضاة الخبرة الشرعية والقانونية في نفس الوقت، ولتهيئة القاضي ليكون كفء ليحكم بين الناس بالعدل".

وختم "العبود" حديثه بالإشارة إلى أحد معيقات عمل المحاكم، بقوله: "إن أكثر ما يعيق عمل المحاكم، ألا وهو انتماء بعض القضاة لفصيل معين، أو تسلط فصيل على محكمة، والطامة الكبرى هي أن يكون الفصيل خصما وحكماً في نفس الوقت".

يبقى حق المواطن القانوني في المحاكم منقوصاً في ظل ظروف الحرب القائمة وفي حالة تعدد المحاكم واستقلالها ،بلا ضوابط لقرارات القضاة ولا سيما في غياب حق المتهم بتوكيل من يدافع ويرافع عنه في القضايا الخطيرة، ما يفضي في بعض الأحيان الى إقامة حدود تمس بحياة المواطنين بشكل غامض وغير واضح تحت تأثير الإيديولوجيات المتبعة لدى الفصائل المسيطرة على المحاكم.

المجالس المحلية في ريف إدلب.. نشأتها وآلية تشكيلها

من المعروف أن المجلس المحلي لمدينة أو بلدة ما هو الجهة الرسمية التي يقع على عاتقها تنظيم وأداء العمل الإداري والخدمي في المناطق التي تقع ضمن نطاق عمله، ويعنى بالأمور الخدمية والمدنية عبر المكاتب واللجان التابعة له، وليس له أي صفة حزبية أو سياسية أو عسكرية، وإنما هو المجال الذي يشارك فيه المدنيون بكافة أطيافهم بإدارة شؤون مدنهم وبلداتهم، ويعتبر الممثل الشرعي والوحيد لمناطق عمله في الخارج، لكنه يقع في كثير من الأحيان ولا سيما في وضع أمني متدهور كالشمال السوري تحت سيطرة الفصائل المسلحة وتهيمن على عمله وتشكيله.

غسان شعبان

وبالرجوع الى بداية تكوين المجالس المحلية فقد ظهرت بشكل مبسط عبر ناشطين ضمن تنسيقيات ثورية، بادروا لتنظيم العمل الإداري ومتابعة الأمور الإغاثية عن طريق التواصل مع المنظمات خارج سوريا، ثم تم بلورة جهودهم وتوجيهها بهدف تقديم الخدمات في المناطق المحررة من مياه ونظافة وكهرباء، كبديلٍ عما كان سائداً سابقاً والمعروف باسم «البلدية»، ثم تطورت لتصل إلى ما هي عليه في الوقت الحالي، لتمتلك قدرة الإعداد لمشاريع وتنفيذها بعد إيجاد الممولين المناسبين للفكرة.

وتختلف بنية المجالس المحلية بين مجلس وآخر بحسب إمكانيات كل مجلس، فلكل مجلس محلي مكتب تنفيذي خاص به، يتكون من «رئيس المجلس المحلي، ونائبه، وأمين سر المجلس، ورؤساء المكاتب البالغ عددها على أحسن تقدير 12 مكتباً وهي:

مكتب الخدمات العامة، مكتب الشؤون الفنية والإدارية، مكتب الإغاثة، المكتب الطبي، مكتب الرقابة والتفتيش، المكتب القانوني، المكتب المالي والاقتصادي، مكتب الدعم والمتابعة وإدارة المشاريع، المكتب الإعلامي، مكتب الإحصاء وشؤون الشهداء والمعتقلين، مكتب الثقافة والتربية والتعليم، مكتب الريف بالنسبة للمجالس المحلية في المدن الكبرى»، بحيث يقوم كل رئيس مكتب وكل رئيس لجنة بتقديم تقرير عام دوري حول الأعمال التي قام بها المكتب أو اللجنة إلى رئيس المجلس المحلي في نهاية كل شهر.

«زيتون» رصدت مراحل تشكيل عدة مجالس محلية في محافظة إدلب كسراقب وسرمدا وكفرنبل.

«المجلس المحلي في مدينة سراقب وأزمة الثقة والانتخابات»

أحد مؤسسي المجلس المحلي في سراقب وريفها «أسامة الحسين» تحدث لزيتون عن بدايات تشكيل المجلس المحلي في مدينة سراقب وريفها والصعوبات التي واجهها، بقوله:

«واجه المجلس المحلي في سراقب العديد من المصاعب في بداية تشكيله، ليكسب ثقة الشارع، وحاول أن يبني لنفسه هيكل إداري أو مؤسسة تدير الخدمات في المدينة وريفها، وذلك من خلال سعيه إلى إبعاد الإدارة العسكرية عن الإدارة المدنية وتمكن من النجاح الى حد ما بالقرار الإداري، بحيث لم يترك أي فراغ في أي إدارة على الرغم ضعف إمكانياته في بداية التشكيل، كي لا يسمح للإدارات العسكرية بالدخول من تلك الثغرات والسيطرة على المجلس وإدارتها».

وأضاف: «**أبرز المشاكل التي واجهته في مرحلة تكوينه هي «أزمة الانتخابات» التي مرت بتجارب فاشلة في أغلبها، بسبب الاعتراضات على الأسماء الفائزة والخلافات على الشروط.**

فيما بعد تمكن المجلس من تغطية احتياجات المدينة الأساسية بشكل مقبول، إضافة إلى إيجاد دور مناسب للفصائل العسكرية التي قامت بدور في السلطة التنفيذية قبل تشكيل لجان الشرطة الحرة، وذلك في حال وجود عقبات في تطبيق قرارات المجلس».

وقال «الحسين»: «كسب ثقة المواطن وتأمين احتياجاته كانت أبرز التحديات، نظراً للضعف الكبير في الموارد وصعوبة إقناع الجهات المانحة في تمويل المشاريع الضرورية للمدينة.

أدى تغوّل منظمات المجتمع المدني التي قامت بأخذ دور المجالس والنيابة عنها بتأدية الخدمات التي هي من اختصاص المجالس نتيجة للدعم المباشر لها من قبل المانحين، بينما كان المرجو منها تطوير وتعزيز عمل المجالس المحلية وليس منافسة المجلس، وهذا التضارب والمنافسة أدى الى ضعف كل من المتنافسين.

وحول آلية تشكيل المجلس في مدينة سراقب منذ بدايته وحتى اليوم، قال «الحسين»: «إن الدورة التأسيسية الأولى كانت عبارة عن شخصيات متوافق عليها من الفعاليات الثورية، وذلك في 2013/1/1، حيث تم تكوين المجلس المحلي برئاسة المهندس «نهاد الشيخ علي».

وأضاف: «وبعد استشهاد «الشيخ علي» وهو في مكتبه على رأس عمله جراء استهداف الطائرات المروحية للمجلس بأحد البراميل المتفجرة، كانت هناك تجربة انتخابية، إلا أنها فشلت بسبب الأوضاع الأمنية والاختلاف على النظام الداخلي، تلاها دورة ثانية توافقية خلال الشهر الرابع من عام 2014، استمرت لمدة عام تقريباً، ومن ثم دورة ثالثة توافقية أيضاً، تم فيها انتخاب «مثنى المحمد»، الذي ترأس المجلس لمدة شهرين ثم استقال وتم تغيير أعضاء المجلس حينها».

وتابع «الحسين»: «كذلك كانت الدورة الرابعة توافقية أيضاً وتكلف «ثروت باريش» رئاسة المجلس المحلي في سراقب وريفها، في حين حافظ بقية الأعضاء الآخرين على مواقعهم، في الدورة الخامسة تكلف «أحمد الخطيب» برئاسة المجلس، بعد توافق شريحة أوسع من الحراك المدني، **لتوجد بعدها أول تجربة انتخابية ناجحة، وذلك في الدورة السادسة للمجلس المحلي في سراقب وريفها، والتي جرت في نيسان** 2016، **وانتهت بانتخاب «إبراهيم باريش» رئيساً للمجلس الحالي، من قبل هيئة ناخبة تعرف باسم مجلس الأعيان».**

«المجلس المحلي في مدينة كفرنبل.. لغة التخوين هي الغالبة »

في حديث لـ «زيتون» قال «عبد الرزاق الحمود» وهو واحد من مؤسسي المجلس المحلي في مدينة كفرنبل: «التحقت كفرنبل بركب الثورة في وقت مبكر، وكان لها دور رائد في إعادة بناء المؤسسات المدنية، وتم تأسيس المجلس المحلي لمدينة كفرنبل في عام 2013، وذلك بعد توافق تم بين عائلات ووجهاء ونشطاء المدينة، لسد فراغ غياب مؤسسات الدولة، كان لكل عائلة في المدينة ممثل داخل المجلس المحلي بشكل يتناسب مع حجمها».

وأضاف «الحمود»:

«**تم تطوير آلية تشكيل المجلس في الدورات اللاحقة، حيث اعتمد نظام الترشيح والانتخاب في الدورة الثانية للمجلس، وذلك في عام** 2014، **بينما اعتُمد نظام الانتخاب والتوافق معاً في الدورتين اللاحقتين عامي** 2015 **و** 2016».

وتابع: «أما بالنسبة للدورة الخامسة والأخيرة للمجلس، والتي جرت في تشرين الثاني من عام 2016، فقد بأت بالإعلان عن الترشح لعضوية المجلس في بداية الشهر العاشر الماضي، واستمر قبول طلبات الترشيح لمدة أسبوع، حيث ترشح بحدود 40 شخصاً

أدى تغوّل منظمات المجتمع المدني التي قامت بأخذ دور المجالس والنيابة عنها بتأدية الخدمات التي هي من اختصاص المجالس نتيجة للدعم المباشر لها من قبل المانحين، بينما كان المرجو منها تطوير وتعزيز عمل المجالس المحلية وليس منافسة المجلس، وهذا التضارب والمنافسة أدى الى ضعف كل من المتنافسين.

من مختلف الكفاءات، لكن إعلان أسماء المقبولين أجّل بسبب الأوضاع الأمنية حتى تشرين الثاني، حيث اعتمد 28 عضواً».

وحول آلية الانتخاب والتوافق، قال «الحمود»: «تم تقسيم المدينة إلى خمس قطاعات، وتحديد عدد الأعضاء المطلوبين من كل قطاع، وبعد الترشح تم انتخاب 28 عضواً من قبل الهيئة العامة بكفرنبل، والتي تضم بدورها 50 شخصاً من وجهاء المدينة، والأعضاء الذين حصلوا على أعلى نسبة أصوات من كل قطاع، أصبحوا أعضاء في المجلس، وتم توزيعهم بما يناسب الكثافة السكانية لكل قطاع، ومثّل كل قطاع ستة أعضاء وسطياً، كما تم اختيار عضو واحد ليكون ممثلاً عن المزارع التابعة لمدينة كفرنبل وهي (الجدار والدريج والمعصرة)، كما تم إضافة بعض الأعضاء بالتوافق نظراً لكفاءتهم».

وأضاف: «**كما شهدت الدورة الجديدة للمجلس حضوراً نسائياً لأول مرة، حيث تم إحداث مكتب لرعاية شؤون المرأة يتألف من عضوتين**».

رئيس اللجنة التحضيرية لانتخابات المجلس المحلي في مدينة كفرنبل "عفيف العمور" قال في حديث لزيتون: "تتشكل اللجنة التحضيرية للانتخابات من مندوبين عن خمسة قطاعات، قُسمت إليها المدينة، بحيث يكون لكل قطاع مندوب أو أكثر حسب الكثافة السكانية، وتم الاتفاق على ثمانية أعضاء هم من أدار هذه الدورة الانتخابية".

ويضيف: "وصل عدد المرشحين في هذه الدورة إلى 38 مرشحاً، حيث فتح باب التسجيل في فترة سابقة واستمر لمدة أسبوع، ونظرا للظروف المأساوية التي عصفت بالمدينة من قصف وشهداء، لم نتمكن من عقد الاجتماعات بشكل دوري أو متواتر، وبالتالي لم نتمكن أيضاً من إجراء انتخابات عامة لنفس الأسباب، وإنما قام مندوبي القطاعات بالتشاور فيما بينهم إلى أن وصلنا للتشكيلة التي أعلن عنها مؤخراً".

وتابع: ومن مهام اللجنة التحضيرية الإشراف على عمل المجلس المحلي والتواصل مع الهيئات والجمعيات الفاعلة فيها، كما يدخل في مهامه التواصل مع الأهالي في حال حدوث تجاوزات من قبل أعضاء المجلس المحلي".

تباينت آراء الأهالي في المدينة حول الطريقة التي تم بها تعيين أعضاء المجلس، قال «مهدي الشاهين» وهو مواطن من مدينة كفرنبل قال لـ :زيتون»: «نحن نحترم عمل المجلس المحلي، ونقدر جهد أعضائه في تقديم الخدمات للأهالي في المدينة، إلا أنه وباختصار تم تشكيل المجلس في هذه الدورة بطريقة شبه انتقائية وفيها العديد من المحسوبيات، وأعتقد أن اللجنة الموكلة بانتخاب المجلس لا تمثل كافة فئات وآراء أهالي المدينة».

المحامي "غازي المحمد" شدد بدوره على ضرورة تطوير العملية الانتخابية لممثلي الأهالي في مجالسهم وقال في حديث لـ «زيتون»:

«لم يرتقي التشكيل الجديد للمجلس المحلي إلى المستوى الذي يمكننا أن نصفه بالمقبول، إذ أنه مهما كانت الظروف لا بد من إيجاد طريقة للاستعانة بكوادر قانونية بديلة للانتخاب يمكنها أن تشمل فئة أوسع من الأهالي، وهذه الكوادر القانونية مغيبة حاليا بشكل كلي عن تشكيل المجلس ولا أعتقد أن هذا التشكيل يحظى بموافقة 10 ٪ من الشعب».

أما المهندس «زياد الرسلان» فهو من المتفائلين بنجاح المجلس، إلا أنه يرى أن هناك بعض الشوائب التي يمكن تجاوزها في حال كان هناك إصراراً على الرقي بالعملية الانتخابية، وقال:

«**نتمنى أن تكون دورة المجلس ملائمة وأن تكون قد ابتعدت في التشكيل عن الولاءات ونأمل أن يشمل المجلس على الكفاءات الراغبة في العمل بهذا المجال، فكم من كفاءة آثرت أن تبتعد عن هذا العمل حرصاً على سمعتها، لأن لغة التخوين هي الغالبة في كل مجال**».

ويبرر الحمود ضعف المجلس المحلي الى أسباب خارجة عن إرادة أعضاء المجلس، كقلة ثقة المواطن في المجلس، إضافة إلى غياب القيادة المركزية للمجالس المحلية على الأرض، أو بعبارة أدق غياب النظام الموحد للمجالس، كما تعد المشكلة المالية من أهم المشاكل التي تواجهنا، حيث لا يتوفر الدعم المستمر اللازم للمجلس، وإنما الاعتماد الأكبر يقع على المنظمات الإنسانية».

«لم يرتقي التشكيل الجديد للمجلس المحلي إلى المستوى الذي يمكننا أن نصفه بالمقبول، إذ أنه مهما كانت الظروف لا بد من إيجاد طريقة للاستعانة بكوادر قانونية بديلة للانتخاب يمكنها أن تشمل فئة أوسع من الأهالي، وهذه الكوادر القانونية مغيبة حاليا بشكل كلي عن تشكيل المجلس ولا أعتقد أن هذا التشكيل يحظى بموافقة 10 ٪ من الشعب».

«المجلس المحلي لمدينة سرمدا ومحاولات الخلاص من هيمنة الفصائل»

«مع بداية الحراك الثوري وخروج مدينة سرمدا عن سيطرة نظام الأسد، وقع على كاهل التنسيقيات المحلية الثورية التي شكلها الشباب الثائر في المدينة مسؤولية إدارة المدينة بعد خروجها عن إدارة حكومة النظام، وكانت تعمل بشكل عشوائي وعفوي بمختلف المجالات حيث لا يجمعها جسم واحد وإدارة واحدة، وإنما هي مكاتب متفرقة منها ما يختص بالجانب الإغاثي ومنها بالجانب الطبي تعمل باستقلالية تامة عن بعضها»، بحسب ما قاله لـ «زيتون» عضو تلك التنسيقيات آنذاك «عمر أمين الشيخ».

وأفاد «رامي قزة» رئيس أول مجلس محلي في مدينة سرمدا، وعضو الهيئة التحضيرية للمجلس الجديد في المدينة: «في مطلع عام 2012 شهدت المدينة حراكاً مدنياً في سبيل تنظيم العمل الخدمي في جسم مدني لتوحيد الجهود المتفرقة والمشتتة، وكانت قد بدأت فكرة المجالس المحلية بالرواج في ريف إدلب، وعليها اجتمعت عدة فعاليات مدنية وثورية وأعيان من أبناء المدنية، وممثلين عن الفصائل العسكرية فيها، لتشكيل أول مجلس محلي ثوري في المدينة لتنظيم المكاتب العاملة في التنسيقيات وتوحيد جهودها لتنخرط في المجلس المنتخب، حيث ترشح ما يقارب 15 شخصاً وتم انتخاب 9 أشخاص من بينهم رئيس المجلس والنائب».

وأضاف: «تم انتخاب أول مجلس محلي في المدينة أيار 2012 وبقي يزاول عمله لمدة سنة كاملة للعام 2013، ليتم تمديد عمله سنة إضافية حتى أيار 2014، حيث تم إجراء انتخاب مجلس جديد بحضور ممثلين من المدينة والفصائل العسكرية، دورتي عامي 2015 و 2016» تمت بنفس الآلية أيضاً.

وعن التغييرات التي طرأت على المجلس المحلي في دورته الأخيرة، قال «قزة»:

«**في الفترة الماضية كان للفصائل العسكرية حضور في تشكيل المجلس وهذا ما أردنا في المجلس الجديد تغييره ووضع طابع جديد للمجلس، وفي سبيل ذلك قامت الفعاليات المدنية وبعض الناشطين بجمع ما يقارب ال 2000 توقيع من الأهالي تتطالب بعدم تدخل الفصائل أو دار القضاء في قرارات المجلس الجديد، وتم رفعها لدار القضاء للنظر فيها، وعليه تم أخذ تعهد من قبل دار القضاء والفصائل على ذلك، بدورها أصدرت دار القضاء كونها الجهة القضائية الوحيدة في المدينة، قراراً بحل المجلس القديم وتفويض المدنيين بتشكيل المجلس الجديد، وذلك في تشرين الأول 2016**».

وأضاف: «تم تشكيل لجنة تحضيرية مؤلفة من 21 شخصاً من أصحاب الكفاءات توافقوا عليهم الأهالي والفصائل العسكرية، قامت هذه اللجنة بدورها بوضع أسس لاختيار المجلس الجديد، ووضعت ما يقارب 65 شخصاً من أصحاب الشهادات العلمية والخبرة على قائمة واحدة لإشراكهم

في المجلس الجديد، وأبدى نحو 25 شخصاً استعدادهم وتفرغهم للعمل في المجلس، فيما عرض البقية خدماتهم معتذرين لعدم القدرة على التفرغ، ليتم اختيار 15 شخصاً منهم من قبل اللجنة التحضيرية للمجلس الجديد، وتعيين رئيس مجلس ونائب رئيس مجلس ووكلوا بدورهم في تشكيل مكاتب المجلس من الأعضاء الباقيين».

مجلس سرمدا الجديد بعيداً عن الهيمنة العسكرية

وقال «قزة»: «**نحن في اللجنة التحضيرية نسعى لإيجاد هيئة عامة لأهالي سرمدا تكون مستقلة وبعيدة عن سلطة الفصائل، تكون على نحو مجالس الأعيان والشورى مهمتها تشكيل المجالس المحلية في قرى وبلدات ريف إدلب.**

من جانبه يرى نائب رئيس المجلس المحلي «مؤتمن عبد الغفور» أن **مجلس الأعيان يحمل «صبغة عائلية» كونه يعتمد على توزع العائلات وحجمها في المدينة**، الأمر الذي تم استبعاده في تجربة اللجنة التحضيرية ليتم إشراك الشباب والعنصر المثقف فيها والناشطين في المدينة، وبذلك يكون العنصر المدني هو الأكثر فاعلية ووجود وغياب كامل لأي وجود عسكري فيه.

ويؤكد على ان اللجنة تحظى اليوم بصلاحيات كاملة في المدينة نافياً وجود أي دور للفصائل العسكرية ضمن عملهم قائلاً: «تمكنا من أن نكون المرجعية الأولى لكافة الفعاليات المدنية والاقتصادية من غرفة تجارة والأوقاف والنقاط الطبية، كما نعمل الآن على منع أي جهة عامة وخاصة المنظمات في العمل بمعزل عن المجلس».

محلي أطمة يبحث عن الطريقة الأفضل لتشكيل المجلس

دعا المجلس المحلي في مدينة أطمة منذ يومين الأهالي في المدينة **بالمشاركة بالتصويت على استبيان نشره على صفحته الالكترونية فيس بوك وذلك من أجل الوصول الى الطريقة الأفضل في اختيار أعضاء المجلس المحلي الجديد نظرا لاقتراب نهاية ولاية المجلس القديم في 18/2/2017.**

وحدد الاستبيان ثلاث طرق لتشكيل المجلس المحلي الجديد داعيًا المواطنين لاختيار الأنسب وذلك للاستئناس برأيهم الغير ملزم كما حدد المنشور.

الطريقة الأولى هي الانتخابات المفتوحة وحق الترشح والانتخاب للجميع نساء ورجال فوق 18 سنة، وبعد انتخاب أعضاء المجلس المحلي الذين يصل عددهم إلى 25 او27 يقومو بتشكيل مكتب تنفيذي مكون من 11 عضواً يقوم باختيارهم أحد الناجحين الأكثر أصواتاً كما يختار أعضاء المكتب التنفيذي الذين يجب الموافقة عليهم من قبل أعضاء المجلس.

كما حدد الاستبيان الطريقة الثانية في انتخابات وفقا لتمثيل عائلي وذلك بحسب عدد أفراد العائلة، ما قد يفضي الى عدد أعضاء كبير قد يصل إلى 33 عضو، يقومون بانتخاب أو تكليف أحدهم بتشكيل المكتب التنفيذي بالتوافق أو التعيين أو التصويت.

في حين أبقى الخيار الثالث الوضع على ما هو عليه من بقاء التمثيل العائلي وان تحافظ كل عائلة على مقعدها السابق.

مجالس الأعيان والشورى في ريف إدلب وعلاقتها بالمجالس المحلية

المحامي» محمود الفاضل « أحد ناظمي القانون الداخلي للمجلس المحلي والأعيان في سراقب قال «لزيتون « : مجلس الأعيان في سراقب هو هيئة موسعة تضم أعضاء يمثلون جميع المواطنين والفعاليات الثورية والمهن والنشاطات الاقتصادية والثقافية والسياسية، ويشمل جميع القطاعات والأحياء في المدينة لرعاية شؤون المواطنين، ويتكون من رئيس للمجلس ونائبه وأمين السر.

مهمة هذا المجلس هي انتخاب مجلس الشورى لمدة عام كامل بالاقتراع السري والمباشر، ويتراوح عدد أعضاء الأعيان بين 150إلى 200 عضو، بشرط أن لا يقل عمر العضو عن 35 عام، باستثناء نسبة الخمس من أعضاء المجلس الممثلين لفئة الشباب الثوري ما بين 21 إلى 34 عام.

ووضح الفاضل مهمة عمل مجلس الشورى بانه السلطة التي تقوم بمهمة الإشراف والرقابة في المدينة وهو هيئة ذات شخصية اعتبارية مستقلة ويتألف من تسعة أعضاء منتخبين من مجلس الأعيان.

بدوره المحامي» أحمد باكير « أحد ناظمي القانون الداخلي للمجلس المحلي والأعيان قال لـ «زيتون»: بالنسبة لمجلس الأعيان مر بمرحلتين:

الأولى من حوالي ثلاثة سنوات حيث تم طرح فكرة تكوينه ولكن الحالة الثورية رفضت ذلك باعتبار الأعيان ليس منشأ ثورياً ، أما الثانية فكانت منذ ما يقارب العام حين أعيد الاقتراح بتكوين مجلس الأعيان وبوجود لجنة منظمة اختارت أسماء الأعضاء الذين قاربوا 160 شخص، يمثلون العائلات والتجمعات والنقابات المهنية في المدينة وليس بالضرورة أن يمثلوا الحالة الثورية.

وأشار باكير إلى أن مجلس الأعيان اختار مجلس الشورى المدني الأول من حوالي أكثر من سنة، لكن حدثت استقالات من مجلس الأعيان فجرت محاولات لتشكيل مجلس جديد يتكون من حوالي 67 **عضو، قاموا بتجديد مجلس الشورى المنتخب سابقا ومدته ستة شهور قابلة للتمديد .**

وبين باكير إن دور الأعيان والشورى هو تعيين رئيس مجلس محلي الذي يختار فريق عمله ويتم عرضهم على المجلسين لتقييم دورهم ومهامهم .

من جانبه أوضح «أحمد عكلة» أن انتخاب الرئيس يتم من خلال مجلسي الشورى والأعيان باعتبار الأعيان هم ممثل لجميع المواطنين في المدينة، أما آلية انتخاب رئيس المجلس المحلي واختيار أعضائه تكون عبر تشكيل هيئة ناخبة تدعى الأعيان تمثل العائلات في المدينة حسب عدد الأفراد لكل عائلة، تم انتقاء من يمثلهم أي قاعدة شعبية مصغرة للمدينة بسبب الوضع الأمني وتحقيق شي من التمثيل لكل المواطنين.

وتتم عملية الانتخابات عن طريق النظام الداخلي الموحد للمجالس المحلية ضمن معايير قبول طلبات الترشح والإعلان عن قبول طلبات الترشح لرئاسة المجلس المحلي وفق الشروط الواردة في النظام الداخلي الموحد للمجالس المحلية في محافظة ادلب ، ومن ثم تحدد فترة أسبوع تقبل خلالها طلبات الترشح ولمجلس لأعيان تمديدها إذا اقتضت الضرورة على ألا تتجاوز أسبوعين.

«وأشار» بأن مجلس الأعيان يقوم بدراسة طلبات الترشح وفق معايير مسبقة لا تتعارض مع النظام الداخلي الموحد للمجالس المحلية بواسطة اللجنة القانونية وبحسب عدد الأصوات التي حصل عليها يتم اختيار أحد المرشحين ويكلف بتشكيل فريق عمله خلال 10 أيام و في حال تعذر تشكيل الفريق من قبل رئيس المجلس المحلي المنتخب خلال 10أيام من تاريخ اختياره أو استنكف عن المهمة فيكلف برئاسة المجلس المحلي بديل عنه من قبل مجلس الشورى وفق الأسماء المرفوعة من الأعيان.

«وأكد» أنه في حال تقدم لمجلس الأعيان مرشح واحد لرئاسة المجلس المحلي يقوم مجلس الأعيان بالاستفتاء عليه ورفع النتيجة لمجلس الشورى، ولمجلس الشورى اتخاذ ما يراه مناسبا.

ما تزال آلية تشكيل المجالس المحلية في محافظة ادلب تمر بمرحلة التجريب والبلورة، متأثرة بمجمل الظروف الأمنية والعسكرية فيها، وهي في صراع مع الفصائل والفوضى والمنظمات الداعمة، يتجلى هذا الصراع في استقالات تشهدها أحيانا وفشل وتخبطات في العمل الإداري والتنظيمي احيانا أخرى يفضي هذا التجاذب إلى انهيار الثقة غالبا بينها وبين المواطن المراقب.

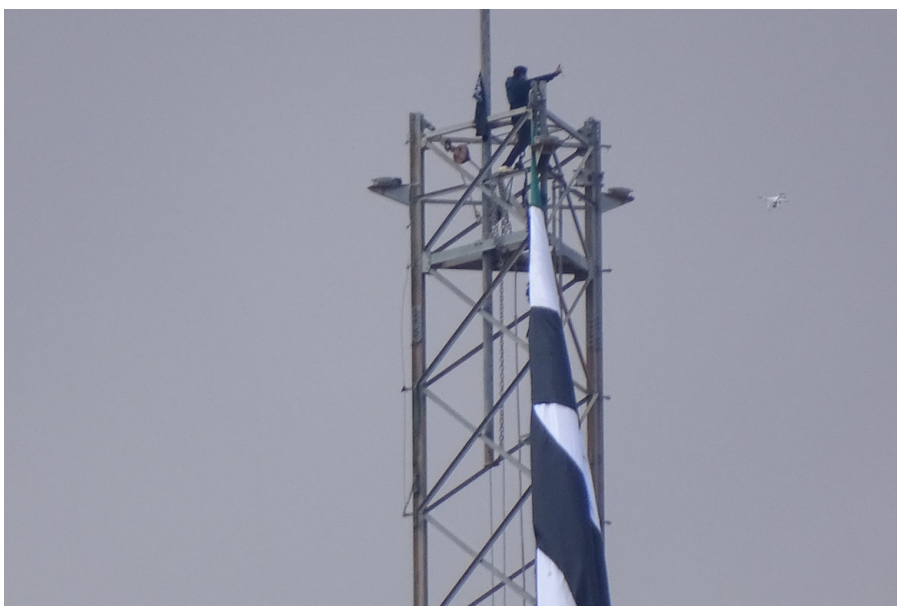

أجور المحلات
عامل إضافي للإرهاق المواطنين

وسط مجتمع تسوده ظروف الحرب المستمرة والفقر والنزوح والتشرد، ويزداد الصراع به يوما بعد يوم، ليعيش جل الناس في فقر وضائقة اقتصادية طاغية على كل ما يتبعها، ليصبح البحث عن لقمة العيش هو الهاجس الأكبر للبقاء بالنسبة لأهالي إدلب، ما دفع البعض لافتتاح محال تجارية أملاً في تحسين مستوى معيشتهم، ولكن التخطيط كثيراً ما يصطدم بالتنفيذ والواقع على الأرض، ليقع أصحاب المحال ما بين أزمة المؤجر والمستأجر، وما بين أسعار المالك ومصاريف الإيجار وغياب الرقابة على أسعار السلع والأجور، وارتباطها بارتفاع وهبوط سعر الدولار، فضلاً عن القصف المستمر على التجمعات المدنية والتجارية.

ياسمين محمد

«خالد» تاجر من ريف إدلب لخص باختصار وضع التجارة والأجور في حديثه لـ «زيتون» قائلاً:

«تعتبر مدينة سرمدا أهم نقطة تجارية في محافظة إدلب، نظراً لموقعها التجاري المتميز، وقربها من الحدود مع تركيا، ولذلك ترتفع فيها أجور المحال التجارية بشكل كبير، حيث تتراوح ما بين 30 ألف ليرة سورية إلى 70 ألف ليرة، و 150 دولار أمريكي و250 دولار أمريكي، ويعتمد ذلك على مواصفات المحل من حيث المكان والمساحة والموقع. وتبدأ الأجور بالانخفاض تدريجياً في المناطق الأخرى ففي مدينة معرة النعمان وريفها تتراوح الأجور ما بين 30 دولار أمريكي وحتى 120 دولار».

وأضاف: «تختلف أجور المحلات بين منطقة وأخرى حسب موقعها التجاري وقربها من الحدود ومن المناطق الساخنة، وحتى ضمن المنطقة الواحدة، يلعب القرب من السوق الرئيسي ومركز المدينة أو البلدة، ومساحة المحل ونوع السلعة المباعة فيه، حيث تعتبر أجور محلات الذهب الأعلى ارتفاعاً، تليها محلات الصرافة، ثم الصيدليات، ومن ثم تبدأ بالانخفاض تدريجياً وفقاً لنوع السلعة أو المهنة».

وتابع: «كما يختلف سعر السلعة أيضاً بين محل وآخر، تبعاً للمالك إن كان مالك للعقار أو مستأجر له، وتسود بينهما حالة من التذمر، ولكل من الطرفين أسبابه وحججه».

وتحدث «موس العبودي» شاب من مدينة كفرنبل، لـ «زيتون» حول ما دفعه لافتتاح محل تجاري، بقوله: «تركت وظيفتي وانشققت عن قوات الأسد في وقت مبكر من بدء الثورة، وعدت إلى مدينتي، وقررت أن أفتتح محلاً لبيع أدوات الاتصال».

وأضاف: «بحثت كثيراً عن محل في سوق المدينة الرئيسي، ولم أجد نظراً للارتفاع الكبير في الإيجار، والذي يصل حتى 100 دولار شهرياً، ولذلك كان الحل الوحيد لدي أن أستأجر محلاً بعيد نوعاً ما عن السوق الرئيسي، بإيجار 50 دولار أي نصف إيجار المحلات الموجودة في السوق».

ولكن على الرغم من انخفاض إيجار المحل إلى النصف، إلا أن «موس» واجه الكثير من الصعوبات الأخرى، وهي وفقاً لما قاله: **«أولاً بعدها عن مركز السوق، ووجود أكثر من محل يبيع السلعة نفسها، وحالة المضاربة بيننا، والتي تعود للفرق بين صاحب محل لا يترتب عليه دفع إيجار شهري، وبين مستأجر، ما يعطيهم امتيازات أكبر وفرص للبيع أكثر، ودائماً تكون أسعارهم منخفضة عن محلي، وهذا ما يسبب لي الكثير من الإحراج».**

وتابع: «لقد بدأت أفكّر جديّاً بإغلاق المحل والسفر، فلن يكون الفرق في المعيشة مرتفع، كما سأحصل على نقطة إيجابية وهي عدم الخوف من استهداف الطائرات لنا في كل لحظة».

بينما كان الوضع أفضل نوعاً ما بالنسبة لأبو خالد، ذو السابعة والعشرين عاماً، والذي قال لـ «زيتون»: «بعد أن تخرجت من الجامعة بدأت بالبحث عن عمل، ولم أترك منظمة أو مؤسسة أو جمعية إلا وطرقت بابها، ولكن عبثاً، فقررت أنا وصديقي أن نفتتح محلاً لبيع الخضار، واستأجرنا محلاً بمبلغ 40 دولار شهرياً، صحيح أنه مبلغ عالي إلا أنه أفضل من البقاء بلا عمل، وأنا راض عنه».

كذلك الحال بالنسبة إلى «محمد بدرة» وهو نازح من مدينة أريحا ويعمل في مجال الحلويات, الذي افتتح محلاً لبيع الحلويات في بلدة حزانو، قام باستئجاره بمبلغ 15 ألف ليرة سورية, معتبراً أن المبلغ مرتفع نوعاً ما وخاصة في البداية حيث تكون الحركة الشرائية عادية ريثما تتحسّن مبيعات المحل, وعندها يصبح المبلغ مقبولاً حسب رأي محمد.

«جمعة الشعار» يعمل في صيدلية استأجرها في مدينة «سراقب»، قال لـ «زيتون»: «أدفع إيجار الصيدلية 100 دولار شهرياً، وهو مبلغ مرتفع قياساً مع وضع المدينة وضعف الحركة الشرائية فيها جراء القصف، لاسيما بالنسبة للدواء نتيجة وجود مشافي ومراكز صحية تقدم بعض أنواعه مجاناً، ولكن أجور الصيدليات هنا يأتي في المرتبة الثالثة تقريباً بين المحال».

ومن زاوية أخرى، يرى أصحاب المحال التجارية أن الإيجارات متدنية ولا تكفي لسد احتياجات عائلاتهم، ولا تتناسب مع طبيعة الحياة وأسعار المواد والسلع، ومن بينهم «أم وسيم» وهي مالكة لعدة محلات في ريف «معرة النعمان».

«أم وسيم» قالت لـ «زيتون»: «توفي زوجي منذ سنتين تقريباً، وتعرض منزلي للقصف مما أدى إلى انهياره بشكل كامل، ومع صعوبة الحياة اضطررت لاستدانة مبلغ من المال رممت به منزلي وأعدت تأهيله وافتتحت فيه ثلاثة محال تجارية، قمت بتأجير كل محل منها بمبلغ 15 ألف ليرة، لكن إيجار المحال الثلاثة لا يكفي لسد احتياجات عائلتي، فسعر برميل المازوت 65 ألف ليرة، وأسطوانة الغاز 7 آلاف ليرة».

وأضافت: «نظرا لعدم وجود مورد آخر لعائلتي، ومع ارتفاع الأسعار بشكل لا يُحتمل، أفكر حاليا برفع الإيجار بما يتناسب مع ضرورات الحياة المعيشية الصعبة، فمبلغ 15 ألف مبلغ زهيد جداً وغير كافي في ظل الأسعار الحالية للسلع والمواد الأساسية».

وكذلك «محمد درويش» مالك محل تجاري في «سراقب»، قال لـ «زيتون»: «لدي محل في منطقة السوق ولكن الحركة الشرائية ضعيفة، ولذلك أجّرت المحل بمبلغ 8 آلاف ليرة، وهو مبلغ قليل جداً بالنسبة للأسعار والمعيشة، ولكن لم أجد خياراً آخر فأنا رجل مسن ولا أستطيع أن أعمل في محلي بدلاً من تأجيره، على الرغم من أن أجور المحال التجارية في سراقب تتراوح ما بين 6 إلى 10 آلاف ليرة في القسم الشمالي من السوق، وما بين 50 إلى 70 دولار في الشارع الرئيسي للسوق، بينما تصل إلى 100 دولار في القسم الجنوبي من سوق سراقب، والذي يعد موقعاً استراتيجياً لحركة البيع والشراء».

بينما رأى «محمد عمر» وهو مالك لمحال تجارية في بلدة «حزانو» بريف إدلب الشمالي، أن أسعار المحال في بلدته مناسب جداً، حيث قال: «تتراوح أجور المحال التجارية في بلدة حزانو ما بين 15 إلى 40 ألف ليرة، حسب موقع المحل وقربه أو بعده من الشارع العام, ومدى استهدافها من قبل الطيران الحربي، والذي يساهم في انخفاض أو ارتفاع الأسعار في المنطقة, وهذا ينطبق على المنطقة عموماً وليس فقط على حزانو».

وأضاف: «شهدت البلدة في وقت سابق ارتفاعاً في الأجور، لكنها عادت وسجلت انخفاضاً ملحوظاً بعد استهداف الطيران الحربي للبلدة عدة مرات, والآن تعتبر أجور المحلات عادية جداً، وحتى لم تعد لها قيمة كبيرة أمام الدولار، فمثلاً أقصى أجر لمحل تجاري لا يتجاوز 90 دولار، وهو مبلغ أقل من عادي بالنسبة للعائلات التي تعتمد فقط على تأجير ممتلكاتها لتأمين مستلزماتها».

أما «محمد» مالك محل تجاري في مدينة «كفرنبل»، ويبلغ من العمر خمسين عاماً، فقد نأى بنفسه عن الخلافات بين المؤجر والمستأجر وما يتبعها، ووجد لنفسه حلاً آخر للعمل وتأمين مصروف عائلته ومتطلباتها.

«محمد» قال لـ «زيتون»: «نظراً للحاجة للمردود المادي، ومع كبر سني، وفي ظل الاستهداف المستمر للأسواق والتجمعات المدنية، والارتفاع المرعب في أجور المحلات التجارية، والذي يصل إلى 50 أو 100 دولار، فضلاً عما يترتب على المحل من مصاريف أخرى غير الإيجار كاشتراك الأمبير والتدفئة وغيرها، قررت بعد تركي لوظيفتي، أن أفتتح محلاً لبيع المواد الغذائية في منزلي، أعمل فيه بنفسي بعيداً عن مناقشة الأجر شهرياً مع المستأجر، خصوصاً في ظل غياب الرقابة على أجور المحلات وعدم وجود ضوابط تحددها».

وكان للمحاكم الشرعية المنتشرة في المناطق المحررة دورا هاما في تنظيم عقود الايجار لتعلن مؤخرا الهيئة الاسلامية للقضاء محكمة كفرنبل في تعميم صدر 2016/11/16.

وفي تعميمها الذي نشرته على صفحتها في مواقع التواصل الاجتماعي حيث طلبت من كل أصحاب المحلات والمنازل المؤجرة المبادرة الى تصديق عقود الايجار لدى المحكمة الشرعية من أجل ان تكون المحكمة على اطلاع على بيانات المستأجر الكاملة.

ثورة الثقافة الرفيعة

حوار مع الأديب إبراهيم الجبين

- "الآلة العبقريّة الوحيدة القادرة على خلق الهويّة السوريّة من جديد، هي منبع الإشعاع الحضاريّ، دمشق".
- "أنت تكتب للمستقبل وليس لمن ينتمون لعصور مضت، شابها الظلام بكلّ صنوفه".
- "حراك اجتماعيّ وسياسيّ وعسكريّ دون إعلام وفكر سيؤدّي إلى النتائج الكارثيّة التي نشهد بعضها".

تبدو أعمال إبراهيم الجبين الروائيّة أقرب إلى الأفلام السينمائيّة منها إلى الكتابات الأدبيّة المألوفة.
وكثيراً ما يتذكّر القارئ وهو يقرأ «يوميّات يهوديّ من دمشق» أو «عين الشرق»* أسلوب ومشاهد الأفلام المأخوذة من روايات دان براون «شيفرة دافنشي» و«ملائكة وشياطين». ولكن بلغة شعريّة تستمدّ أصالتها الخاصّة، ربّما، بسبب كونها تحتفل دوماً بمدينة دمشق، وبالشخصيّة السوريّة وملامحها في الإنسان والمكان والزمان.
اليوم، يُعيد إبراهيم الجبين تقديم دمشق من جديد، وإنْ بصورة مختلفة، عبر طبقات زمنيّة متعدّدة، لا تكاد تبدأ من زمن حتّى تغادره إلى آخر، محمّلة بشخوصه الواقعيّة والخياليّة والأحداث الحسّاسة التي وقعت فيه دون أن ينتبه إليها أحد؛ لكنّه يشكّل شبكة المعلومات والمعطيات التي حولنا، والتي تفسّر واقعنا وتجعل منه مجموعة ألغاز في الوقت نفسه.

أجرى الحوار: بشّار فستق

في هذا الحوار نلتقي في «زيتون» مع إبراهيم الجبين الإعلاميّ والكاتب، ليدور نقاش أكثر منه حوار، يتبادل فيه الضيف والمضيف الأفكار والرؤى حول موضوعنا وموضوع الجبين الأوّل والأخير؛ دمشق وسورية والمستقبل.

• «أدب الثورة السوريّة» هل يصحّ أن نطلق هذه العبارة الآن، أم أنّها إرهاصات؟ هل ظهرت ملامح أدب الثورة؟ وأين يجد إبراهيم الجبين نفسه اليوم؟

- نحن مولعون عادة باستعارة القالب من ماضينا. هذا يسهّل على عقولنا القياس، دون بذل جهد في الابتكار والخلق. «أدب الثورة» مثل «أدب المقاومة» الفلسطينيّة أعني كما في وثائق النقد وكتب الآداب في الجامعات والمدارس.
لا أوافق على تعبير «أدب الثورة» . هناك «الأدب الثائر» والذي لا يرتبط بزمان ومكان، بل يحمل في ذاته قوّة الثورة، والقدرة على تثوير الوعي لدى القرّاء والمتلقّين في حال الفنون الأخرى. هذا أدب يُحدث فارقاً، أمّا أدب المناسبات فبرأيي، عابر واستهلاكي ولا قيمة له، وسرعان ما يفقد الاهتمام به بمرور الأحداث وتعاقب التطوّرات. هنا يمكن أن نحاسب الكاتب على تحوّلاته الفكريّة، حين يكون «أديب ثورة» في هذه المرحلة، وفي مرحلة أخرى قد يصبح «أديب مفاوضات» مثلاً.
لا نريد «أدب ثورة». نريد «ثورة أدبيّة»، و«ثورة فكريّة» ، و«ثورة معرفيّة شاملة»، «ثورة أخلاقيّة» ، «ثورة جماليّة».
أنا لا أعتبر أعمالي منضوية تحت هذه اليافطة، لذلك اخترت لها، وخاصّة في «عين الشرق» روايتي الأحدث التي صدرت قبل أقلّ من شهرين، أن تبدأ قبل زمن الثورة السوريّة، لتقول ما الذي كان يحدث، ولماذا حدث ما حدث؟ وكيف حدث؟ هذا يؤسّس لوعي مختلف حسب قناعاتي. ولا يكتفي بدور الموثّق والراصد.
من سؤالك هذا، يمكننا الذهاب إلى تفكير مختلف، حول المهمّة الثوريّة بحدّ ذاتها، وهي التي تعرض اليوم لأبشع أنواع الاتهام بالتقصير والهزيمة. وما أقوله منذ احتلال حلب الثاني، أنّ المهمّة الثوريّة فُهمت بطريقة خاطئة من قبل المعارضة الكلاسيكيّة السوريّة. بناء على تجربة الشعب السوريّ السابقة والمريرة مع مجازر حماة. فمنذ حماة في الثمانينات، والوعي السوريّ يراكم صوراً مغلوطاً عمّا جرى، ينطلق من كون المجازر وقعت حينها، فقط لأنّ العالم والمجتمع الدوليّ لم يكن يعلم. وأنّ الثورة التنكولوجيّة وتفجّر وسائل الاتّصال في العالم اليوم، كفيلة بنقل الحقائق وتعويض النقص في مشهد حماة. فانطلق الجميع إلى التوثيق، ونشأت مهن جديدة، وبرزت مواهب، مثل طاقات المواطن الصحفيّ

لا نريد «أدب ثورة». نريد «ثورة أدبيّة»، و«ثورة فكريّة» ، و«ثورة معرفيّة شاملة»، «ثورة أخلاقيّة» ، «ثورة جماليّة».

وغيره، وتصوّر المعارضون السوريّون أنّ مهمّتهم الثوريّة تنحصر في نقل ما يحدث في سورية، في كلّ سانحة. النتيجة كانت أنّ ثورة الميديا التي زوّدت أصقاع الأرض بكلّ الوثائق اللازمة لردع الأسد لم تجعل الأسرة الدوليّة قادرة على ردعه. إذاً أين الخلل؟ الخلل في فهم السوريّين لطبيعة العمل الثوريّ، وبالتالي للمنتج الثوريّ، سواء كان سياسيّاً أو عسكريّاً أو حتّى أدبيّاً.

• ما هي طبيعة ما تسمّيه «المنتج الثوريّ» التي كنت تنتظرها؟

- لم أكن أنتظرها، لكن توصّلت، كغيري، إليها بإمعان التفكير والمزيد من المعرفة. طبيعة العمل الثوريّ يجب أن تهدف مباشرة، إلى صناعة واقع جديد، في كلّ حقل من الحقول، ولا تكتفي برجم الواقع السابق والحالي. ولهذا تفصيله، وهو ليس حالة فريدة في الكون. وإلّا لما تشكّلت هويّات ولا نجحت ثورات وما تغيّر التاريخ في أيّ مكان من الأرض.

• الهويّة السوريّة، يجادل البعض في هذه المقولة إلى درجة نفيها، هل كانت الهويّة السوريّة موجودة، أم هي وهم، وهل يمكن خلقها من جديد، ما هي مسؤوليّة الشاعر والروائيّ والصحفيّ و.. في إحياء الهويّة السوريّة؟

- دعني أخبرك عنّا نحن السوريّين. نحن بقايا أمّة عظيمة، مترامية الأطراف، توسّعت في ذروة كبيرة من تاريخها أيّام دولة الأمويّين. الدولة المدنيّة الأولى في التاريخ العربيّ الإسلاميّ. ومنذ أن أسقطت حشود شعبيّة مثل الحشد الشعبيّ الطائفيّ عاصمة الأمويّين دمشق، في العام 750 حين اجتاحوا دمشق وارتكبوا فيها الفظائع. منذ تلك اللحظة والأمّة السوريّة التي كانت قد انبنت على تراكم هائل من الحضارات القديمة التي عاشت على التراب السوريّ وانطلقت منه بإشعاعها الحضاريّ.

أقول منذ تلك اللحظة والأمّة السوريّة تتفكّك وتتفكّك. والجغرافيا السوريّة تضيق، وتنهش منها قطع لصالح هذا أو ذاك من ضباع التاريخ الشاردة.

لكنّ مكانة بلاد الشام، ودمشق على وجه الخصوص، جعلت كلّ الممالك التي قامت من حولها، تهتمّ بها بشكل أو آخر، فبقيت مُصانة إلى حدّ ما. وبقي الإنسان السوريّ متحوّلاً مهاجراً من سورية وإليها. ولذلك أقول دوماً إنّ حتّى وصلنا إلى القرن العشرين الذي ما كاد يبدأ حتّى تمّ تفكيك سورية إلى دول عدّة، لبنان دمشق دمشق هي فكرة وليست عشيرة ولا حزباً. فكرة

دمشق هي فكرة وليست عشيرة ولا حزباً. فكرة مدنيّة قائمة على مراكمة الهويّات والثقافات في أروقتها وحاراتها وأخلاقها الفائقة الفريدة الضاربة في القدم.

مدنيّة قائمة على مراكمة الهويّات والثقافات في أروقتها وحاراتها وأخلاقها الفائقة الفريدة الضاربة في القدم.
أروقتها وحاراتها وأخلاقها الفائقة الفريدة الضاربة في القدم.
لقطع بعد سنوات من التبعثر، وقامت على اتّحاد يهدف إلى تعزيز هويّة لا يؤمن بها السوريّون. فالسوريّ لا يفهم أنّه مجرّد ابن لهذه القطعة الصغيرة من الأرض على الخارطة والتي تشبه طابع البريد، هو ابن العالم والحضارات الكبيرة، هو ابن أمّتين عربيّة وإسلاميّة، لا ابن بلد صغير. وما يزال لا يصدّق أنّ عليه فقط التفكير في هويّته على أنّها هكذا بحجمها هذا.
الآلة العبقريّة الوحيدة القادرة على خلق الهويّة من جديد، هي منبع الإشعاع الحضاريّ دمشق. وهي التي تمكّنت من حيازة موقعها في كلّ الحضارات ولم تخسره في يوم من الأيّام، حتّى في عزّ الذلّ

الذي فرضه عليها الاستبداد في عهدي حافظ الأسد وابنه بشّار. إلّا أنّهما لاذا دوماً بمكانة دمشق، واختبأ كلّ منهما خلف جبلها الكبير قاسيون. وخلف ما تعنيه في نفوس البشريّة جمعاء.

لذلك، لا وجود لهويّة سوريّة من دون دمشق. ولهذا يجب مواصلة الثورة لاستعادة الهويّة وتخليقها من جديد كما يليق بالسوريّين وكما يليق بسورية.

• الموسوعيّة والتنوّع من سمات أعمال إبراهيم الجبين الغزيرة، لذلك يبدو من الصعب على النقد تناول أعماله، ما هو الجامع بين نتاجاتكم الشعريّة والروائيّة والدراميّة والصحفيّة؟ وهل وجد النقد طريقه إلى هذه النتاجات؟

- بالطبع. ودوماً كنت سعيداً بالمواكبة النقديّة لكثير من الأعمال التي أنتجتها. لكن أكيد ليس الكلّ. لأنّ بعض الأعمال حرمها المنع الرقابيّ من الانتشار، ومن تلك الأعمال كتب أدبيّة أو دراسات بحثيّة أو أفلام وثائقيّة.

لكن ما تسميه بالموسوعيّة، هو محاولة لاحترام القارئ. وعدم التعامل معه بتبسيط مهين. يزدري إمكاناته ويقزّم مكانته وثقافته. ولم يخب ظنّي يوماً بالقارئ. بل بالسلطات وما أنتجته من بعض الأنماط من المثقّفين سواء في صفوفها أو من معارضيها. لكن لا يهم. أنت تكتب للمستقبل وليس لمن ينتمون لعصور مضت، شابها الظلام بكلّ صنوفه. تعدّد أدوات الكتابة ليس خياراً. هو أمر تقتضيه اللحظة الإبداعيّة التي تفرض عليك التعبير بهذا الصنف أو ذاك. وربّما يكون الموضوع في أحيان أخرى مرتّباً مسبقاً. كصناعة فيلم أو برنامج حواريّ تلفزيونيّ أو إعداد بحث أو دراسة، لكن في النهاية أنت تبحث عن قارئك، سواء قارئ الصورة أو قارئ الكلمة. وهو يجدك كما تجده. أثق بهذا.

• نهض إعلام الثورة السوريّة بعبء كبير في بداياتها، ونجح، لكن ما لبث أن ناء – معظمه - بهذا الحمل وتراجع، بل ووقع في هاوية لم يخرج منها، فيما استعادت العصابة الحاكمة زمام الأمر الإعلاميّ، وعاد الجهاز إلى ممارسة دوره التضليليّ الإجراميّ. كإعلاميّ أكاديميّ وميدانيّ، كيف يمكن أن نبني، إعلام الثورة ونعيده إلى دوره الحقيقيّ الفعّال؟

لكن هذا كان خاطئاً مئة بالمئة. ونحن كنا نعرف هذا، فحراك اجتماعيّ وسياسيّ وعسكريّ دون إعلام وفكر سيؤدّي إلى النتائج الكارثيّة التي نشهد بعضها في المشهد السوريّ اليوم.

- الحديث عن إعلام الثورة السوريّة ذو شجون كما يقال . فكثيراً ما رفضت المعارضة بهيئاتها السياسيّة والمؤسّسات المنبثقة عنها، تعزيز أيّ دور لإعلام مستقلّ في الثورة . أو إعلام قويّ قادر على مواكبة الحدث ونقله والمساهمة في تقويمه والتأثير فيه . وهذا بالطبع يعود لجهل كبير يعتري الذهنيّة التي عملت بها المعارضة خلال السنوات الستّ الماضية . كانوا يقولون لنا «الأولويّة للإغاثة» أو «الأولويّة للدفاع العسكريّ»

بالمقابل فإنّ **إعلام النظام لا يرقى لكونه إعلاماً بالمعنى الحقيقيّ للكلمة . هو إعلام حرب وتحريض وتلفيق وشتم وإساءات . إعلام طائفيّ يزدري كلّ القيم، حتّى أسوأ تجارب إعلام الثورة لم تنحدر إلى مستواه ولا مرّة واحدة .**

لم يعد لدى إعلام النظام أيّة خبرات. قام بإبعاد الجميع سابقاً، ومن تبقّى من الكفاءات ابتعد عنه بعد أن أصبح كما نسمّيه «إعلام العصابة». وفي مقارنة كهذه يكسب إعلام الثورة، لأنّه مدعوم عالميّاً يعززه تيّار رأي عام في كبريات الصحف والمنابر ووكالات الأنباء والمحطّات التلفزيونيّة يؤيّد الثورة السوريّة. بينما لا يؤيّد إعلام الأسد وموقفه إلّا وسائل إعلام تشبهه. لكن ما ينقص الثورة السوريّة صراحة، ومن جديد، هو إعلام قادر على المساهمة في الحدث وليس الاكتفاء بنقله. إعلام ينقد ويفكّر ويحلّل ويبادر، تغطي بعض القنوات الثوريّة السوريّة هذا الجانب، لكنّه ليس كافياً أبداً.

• أيّة إضافات أو رسائل أو كلمات أخيرة؟

- أختم بالقول إنّ المستقبل الذي ننشده للشعب السوريّ، قادم دون أدنى شكّ. وهذا ليس مبنيّاً على الأوهام والتفاؤل المفرط، بل على وقائق علميّة ومبادئ تاريخيّة لا يمكن أن تمشي الأمور إلّا وفقها.

السوريّون أصحاب ثقافة رفيعة. حتّى أولئك البسطاء منهم يتصرّفون وفق تلك الثقافة بفطرتهم وبساطتهم، وثقافتهم هذه هي تراكم الحضارات في وعيهم الجمعيّ.

مشكلتهم في الاستبدادات التي تتحكّم بهم؛ الاستبداد الحاكم واستبداد النخب واستبداد المتطرّفين من المتديّنين (من كلّ اتّجاه وملّة، فلا يتوقّف الأمر على المتديّنين الملتحين فقط، فهناك متديّنو الطوائف أيضاً). وهذا سيمضي كما مضى غيره. وسنتغلّب عليه. فلدينا شخصيّة سوريّة مبدعة عمرها آلاف السنين.

شكراً جزيلاً لكم، الإعلاميّ والكاتب السوريّ إبراهيم الجبين، وتمنّياتي لكم بالمزيد من العطاء والنجاح.

إبراهيم الجبين في الوقفة الاحتجاجيّة التي جرت في دورتموند - ألمانيافي 16-12-2016

إنّه الحب الذي جاء من هناك..

عز الدين زكور

لم تعد حلب تلك المدينة التي تعطي دروساً في الألم وحسب, بعد ما مر عليها من سنوات الحرب تلك, بل بالحب أيضاً، الحب الذي جاء من هناك كفيلاً أن يحجب كل شيء ويطغى على كل شيء.

مع أول عبارة كتبها أحد أبنائها على ما تبقى من جدار حيّه الذي دمرته آلة الحرب «أحبيني بعيداً في بلاد القهر والكبت.. بعيداً عن مدينتنا التي شبعت من الموت»، والآخر الذي وقف وعانق زوجته وكتب لها «إلى من شاركتني الحصار بحبك»و «راجعين يا هوا»

جدران المدينة تعتذر من دفاتر العاشقين، لأنهم فضلوها عليها, المثل يقول: «الجدران دفاتر المجانين» من قال ذلك كان محقاً هناك في حلب أكثر من أي مكان آخر, لأنهم أحبوا مدينتهم بجنون وكانت تلك الجدران هي ورق الدفاتر الأنسب ليقولوا ما كتموا من الهوى.

حين كتبوا عليها عبارات العودة والحب, كانوا كالعاشق الذي يودع محبوبته على أمل الرجوع، لكن في حلب كان الرجوع يقيناً, وتسألون كيف تعطي الأرض الإيمان ؟!

عقوداً والناس تذهب لحلب تأخذ معها الحب كما تقول الأغنية, أما الآن فقد ترك الناس قطعة من قلوبهم بين خرائب شوارعهم في أغنية عنوانها براميل الموت والدماء والتهجير, وحلب رغم جرحها ستحافظ على ذاك الحب, وإن غاب أهلها عنها, بانتظار العودة, العودة التي لا تشبه عودة فلسطين, ولا عودة الأندلس.. بل هي كقيام طائر الفينيق من تحت الرماد.

أحفاد «ابن الجراح» و «أبو فراس» عذراً على الفراق, عذراً على الهجران, لم يكن بيدنا غير الصراخ, لم يكن بيدنا سوى الكتابة, كحالي الآن، حروفي خجلة كحال الطفلة التي سئلت, ما تعني لك حلب ؟ فقالت على استحياء «روحي».

درس جديد تعطيه حلب للإنسانية في حب الحياة, بعدما عرتها من أول قطرة دم سالت فيها، ومن أول أم ثكلى ومن أول طفل فقد أمه، وداعاً للحجارة ودعاً للأحلام.

أجساد تسألك، ماذنبها؟

المحرر الثقافي

موهبة فذّة، ودراسة أكاديميّة راقية في فنّ التصوير الزيتيّ، اجتمعتا وأنتجتا مدرسة سوريّة عالميّة، لكنّ جسد الفنّان حاملها لم يصمد أمام جهاز القمع الذي سلطه الاستبداد عليه، وقطع عليه سبل الحياة، بدءا بلقمة العيش.

ظهرت موهبة «لؤي كيّالي» في الرسم قبل أن ترسله وزارة المعارف إلى أكاديميّة الفنون الجميلة في روما عام 1956، حيث قدّم ومازال طالباً معرضاً ونال الاهتمام والتقدير.

الفاصلة الأولى كانت صيف حزيران 1967، إذ كان «كيالي» يقيم معرضاً، ووصلت أخبار الهزيمة، فمزّق لوحات معرضه، فيما أعلنت أبواق النظام أنّنا انتصرنا لأنّ هدف إسرائيل من الحرب ليس احتلال الجولان ولكن كان (إسقاط القيادة) وهذه الحال فقد فشلتْ!

عاد الفنّان نهاية الستينيّات إلى حلب مُجبراً، تاركاً التدريس في كليّة الفنون الجميلة، بعد أن سلّطت عليه أجهزة السلطة ما يسمّونه نقّاداً، من موظّفين متسلّقين عديمي الموهبة، يحومون حول الثقافة عموماً. يهاجمون أعماله وأسلوبه الفنّيّ، ويتهمونه بالبرجوازيّة والرجعيّة!. وهي التهم التي كان النظام (التقدّميّ) يكيلها لمن لا يتّفق معه في الرأي، تمهيداً للقضاء عليه.

أصبحت خيارات العيش صعبة أمّام «كيّالي» شديد الحساسيّة، بعد أنّ أصبح على الفنّان أن يرسم الشعارات التي تخرج من القيادة الحكيمة، وهو الفنّان الذي جسّد في أعماله حزن المهمّشين الضعفاء، الذين أحبّهم وعبّر عن ألمهم، صوّر مشاعرهم وجمال أرواحهم.

رغم كلّ ذلك، استمرّ يعمل ويقيم المعارض، حتّى في بيروت، لكنّ احتلال جيش الأسد للبنان وجّه للفنّان ضربة كبيرة، فحاول الابتعاد مسافراً إلى روما عام 1978، لكنّه عاد ليحترق في بلده بعد عام. ومن المفارقات أن يتنطّع من كان يهاجم الفنّان «لؤي كيّالي» لعمليّة شرح وتوضيح أعماله وموهبته وأسلوبه وألوانه.

قد تمرّ السنون، ولا نجد موهبة تشكيليّة بحجم موهبة «لؤي كيّالي»، بل، وكم من موهبة قُتلت في عتمة حكم الاستبداد التي دامت عشرات السنوات. إلّا أنّ بعضاً منها اليوم بدأ يظهر لحسن الحظ، وقد خرج من قلب الدمار فنّانون تشكيليّون من أمثال «سهف عبد الرحمن» ليكملوا الطريق.

خرج الفنّان «عبد الرحمن» من حمص إلى تركيا منذ نحو ثلاث سنوات، ليمزج روحه بروح الأطفال المعذّبة، فقد اهتمّ بالأطفال اللاجئين الذين ارتاعوا وهم يرون أهاليهم يقتلون وبيوتهم تُحرق، فرعى مواهبهم وأقام لهم المعارض، واستمرّ يعمل وينتج ويبدع.

حمل معه من تحت القصف مذكرات بصريّة، مثل مجموعة «طوابع البريد الحربيّ» وهي لوحات صغيرة (15*15 زيت على ورق) التي قال عنها بأنّها كانت تساعد روحه على الاستمرّار في الحياة، ومجموعات أخرى بتقنيات مختلفة. استمرّ في تركيا يبدع ويتطوّر، على صعيد التقنية والموضوع، وكتب في الصحف المقالات الفنّيّة المترابطة التي تؤسّس لرؤية المشهد التشكيليّ السوريّ من منطلق تحليليّ، وصارت شخوص لوحاته أكثر وضوحاً، وإن كانوا أكثر عدداً وألماً.

لجأ «عبد الرحمن» إلى أوروبّا، وما زال يبدع ويطوّر في تعبيريّته الخاصّة. لوحته تحمل تضادّات متعدّدة، يسيطر الأسود والأبيض على الألوان، التباين الحادّ بين النور والظلام، أكثر من جسد، لكنّ في وجوهها الألم ذاته والصرخة الصامتة ذاتها، الخلفيّة ظلام، ومستطيلات البيضاء مُكفّنة لتلك الأجساد، والتي تشفّ فيظهر الوجه، الصارخ، المتألّم، الجامد، المتساءل، لرجال ونساء وأطفال.

بالمقابل، اعتمد فنّانون تشكيليّون توجيهات القيادة الحكيمة منذ عشرات السنين، في صناعة أعمالهم لمنظّمات البعث وإنجازات حركاته المباركة، فعاشوا ككائنات مدلّلة، ليقيّم المستقبل أعمالهم - إن بقيت - وليعيد تقييم أعمال فنّانين كثر، لم يخنعوا للاستبداد، بل عاشوا آلام وطنهم وآماله، وأرادوا لشعبهم الحرّيّة، فأخرسوا، وحوربوا، مثل لؤي كيّالي، وربّما طمست حياة غيره، ولم يصلنا منهم شيء.

لوحة للفنان: لؤي كيالي

لوحة للفنان: سهف عبد الرحمن

لوحة للفنان: سهف عبد الرحمن

لوحة للفنان: لؤي كيالي

العطاء: أن يكون للعائلة السورية مأوى يلمّ شملها

خالد العيسى: الكساء حاجة أولوية مرتبط وملتصق بكرامة الإنسان في كل مجتمعات العالم
تسعى جمعية عطاء لمساعدة شرائح المجتمع السوري الأشد ضعفاً للاستقرار والحفاظ على كرامتها
تُخصّص عطاء فرقاً ومتطوعين من كوادرها للتدريب والتخصص في تقديم خدمات المأوى للمتضررين

علي العمر

تعاجلنا صور الأطفال والنساء والرجال الأبرياء المصابون بسوء التغذية في سوريا يوماً بعد يوم، وتصدمنا دوماً مناظر أجسادهم الهزيلة، ما جعل الجميع يهتم بتقديم مساعدات غذائية عاجلة لهم، أو المطالبة على أقل تقدير بتسهيل وصول هذه المساعدات لهم، في ظل الحصار الخانق المفروض عليهم، لكنْ قليلون هم من انتبهوا لضرورة تأمين مواد أولية ومستلزمات أساسية غير غذائية لهؤلاء المتضررين تعينهم على طهو طعامهم، وتأمين الدفء، وغيرها من الأمور، لاسيما إن كان هؤلاء المتضررون من النازحين.

وتُعتبر هذه الاحتياجات الدقيقة والحساسة أحد أهم مهام الفرق والجمعيات الإغاثية في سوريا؛ لما تحتاجه من خبرة في التخطيط والتقييم وابتكار الأساليب الأنسب للتنفيذ، لذلك نجد جمعية كجمعية «عطاء للإغاثة والتنمية» قد خصّصت فِرقاً ومتطوعين من كوادرها لتدريبهم وتأهيلهم على تقديم هذه الخدمات، فيما يسمى لديهم بقطاع المأوى والمواد غير الغذائية.

في هذا السياق يقول مدير عام جمعية عطاء، المهندس خالد العيسى:

إن الجمعية تسعى من خلال هذا القطاع إلى مساعدة المجتمع السوري المضطرب أمنياً في استعادة سيطرته على حياته، وتأمين أساسيات الاستقرار، من بناء المساكن إلى ترميمها وصيانتها، وتزويدها بوسائل التدفئة والطهي، وصولاً إلى المواد التنظيفية للحفاظ على كل ما يتم استخدامه.

ويضم هذا القطاع عدة مشاريع أولها وأهمها مشروع «الكساء»؛ حيث تعمل فرق جمعية عطاء على توزيع الملابس الشتوية والصيفية على السوريين المتضررين، ويشير العيسى في كلامه عن هذا المشروع إلى أن أهميته تكمن باعتبار الكساء حاجة أولوية تصون كرامة الإنسان، وتلتصق بها في أي مجتمع حول العالم.

كذلك تنشط الجمعية في فصل الشتاء بمشروع آخر هو توزيع البطانيات، لاسيما في المناطق السورية المعروفة بانخفاض درجات حرارتها الشديد شتاءً.

وفي جانب آخر تعمل عطاء على إجراء مسح للمناطق المستهدَفة بالمساعدة، وتقدر **من خلال بيانات متطوعيها حاجات كل منطقة من المناطق إلى وسائل التدفئة، سواء على الفحم مثلاً، أو المازوت، أو ما توافر من مواد طبيعية يمكن استغلالها إيجابياً لخدمة السكان، ثم تتكفل الجمعية بتأمين هذه المعدات وتوزيعها على الأهالي، ويشمل هذا المشروع المنازل والمدارس والمشافي.**

وأخيراً يتحدث العيسى عن مشروع تسكين اللاجئين الذي توليه الجمعية اهتماماً خاصاً؛ إذ إنها تسعى من خلاله إلى تجهيز شقق تحتوي على أساسيات الحياة للعائلات التي فقدت بيوتها، أو اضطرت للمبيت في العراء نتيجة التهجير القسري؛ إذ تعتبر الجمعية بأن هذه الشريحة من المجتمع السوري هي الأشد ضعفاً والأكثر حاجة للمساعدة، وبذل الجهد في مساندتها ودعمها للحفاظ على كرامتها.

يُذكر أن آخر مشاريع الجمعية كان ترميم المنازل في إدلب وريفها لاستقبال النازحين من معضمية الشام جنوب سوريا، إلى إدلب شمال البلاد.

كما ركّزت الجمعية نشاطاتها في سبعة قطاعات عمل، وعلى رأسها قطاع «الأمن الغذائي وسبل العيش».

إذ ترى الجمعية في سياستها الإغاثية، وعلى لسان مديرها العام، خالد العيسى، أن **الحصول على الغذاء والمحافظة على حالة غذائية ملائمة، عنصران أساسيان لضمان استمرار حياة الناس خلال الصراعات، كما أن توفير سبل عيش كريمة للناس يُعتبر من أهم مقومات صمودهم في هذه الحالات.**

ويحتوي هذا القطاع على عدة مشاريع؛ أهمها مشروع السلال الغذائية المُخصصة للعائلات الأشد تضرراً من حركة النزوح المستمرة داخل البلاد، بالإضافة للعائلات السورية اللاجئة في دول الجوار، وتُقدم هذه السلال لهم كمساعدة إغاثية عاجلة.

كذلك تعمل الجمعية على تزويد الناس بالخبز والطحين ضمن مشروع خاص ومستمر دوماً لأهمية هذه المادة للعائلات السورية، أما بالنسبة للأطفال فكان لهم مشروع خاص بتأمين نوع الحليب المناسب لمرحلتهم العمرية؛ بسبب تعذر الحصول على غذاء صحي لهم لاسيما الإرضاع الطبيعي في هذه الظروف المشحونة بالرعب والخوف وسوء التغذية.

وفي ظل الحصار المطبق على العديد من المدن والبلدات والقرى السورية كان لا بد من توفير مادة غذائية عالية المنفعة لهم، لذلك وجدت جمعية عطاء في التمر باعتباره أعلى الفواكه احتواءً على السكريات منفذاً لها في تأمين هامش غذائي صحي للناس، وركزت على توزيعه داخل سوريا.

بالإضافة لما سبق توجد حملتان سنويتان مستمرتان دوماً، هما حملة إفطار صائم في شهر رمضان؛ حيث يتم توزيع وجبة ساخنة وطازجة للصائمين في معظم المناطق السورية خلال هذا الشهر. وحملة أضاحي العيد؛ حيث تقوم الجمعية بشراء وذبح وتوزيع لحوم الأضاحي في كل سنة خلال أيام عيد الأضحى.

من جانب آخر يشير خالد العيسى، مدير عام جمعية عطاء، إلى أهمية المساعدات الإغاثية، لكنه يؤكد في ذات الوقت على الرؤية التنموية للجمعية، وسعيها لتفعيل دور السوريين في كفاية أنفسهم دون عناء انتظار المساعدة من أحد، ويذكر العيسى هنا المشاريع الزراعية التي تقوم بها الجمعية في ريف دمشق المحاصَر، بهدف تأمين مصدر غذائي للسكان، وفرص عمل للشباب، فضلاً عن ضخّ مواد غذائية في السوق المحلية الداخلية بالريف وبأسعار مقبولة، وهو نموذج مصغَّر من هدف الجمعية بإنشاء مجتمعات سورية مكتفية ذاتياً.

يُذكر أن جمعية عطاء للإغاثة والتنمية تعمل حالياً على التحضير لمؤتمر «آفاق التنمية في سوريا» في إسطنبول، والخاص بالعمل الإنساني، وستطرح من خلاله على رفقاء العمل الإنساني في سوريا والعالم رؤيتها التنموية داخل سوريا، ومشاريعها الإنتاجية التي تسعى من خلالها لنقل السوريين من مرحلة التضرر، إلى مرحلة الإنتاج.

"منى بركة"
امرأة أقوى من القضبان

وضحة عثمان

شمس الدمشقية امرأة تعرفها الثورة، تحدت ووقفت إلى جانب أصوات الحرية في شوارع دمشق، حملت اللافتات ووزعت الطعام وتقاسمت الألم مع أطفال درعا وحمص ومدن سورية أخرى.

بدأت "منى بركة" الاسم الحقيقي لشمس الدمشقية عملها للثورة من خلال التخطيط للمظاهرات وتصويرها ثم عضواً في المكتب الإعلامي في تنسيقيات الثورة، لتحرر بعدها الإخبار مع عدة شبكات إخبارية مثل شام وفلاش وسانا الثورة.

اتجهت منى فيما بعد للعمل الإغاثي، وأسست جمعية شمس الحياة الاغاثية التي كانت تغطي عدة مناطق من دمشق وريفها مثل الغوطة الغربية وداريا ومعضمية الشام بالإضافة إلى مناطق جنوب دمشق المحاصر.

وهجرت في 2012 كباقي أهلها من حي القدم إلى الغوطة الغربية لتكمل نشاطها هناك، لاحقها النظام وتم اعتقالها في كمين بمنطقة الكسوة في ريف دمشق حيث أخذت إلى الفرع 215 لتمضي فيه 9 أشهر بعد أن رفضت أن تكون مخبرة لهم.

عرفت وحشية النظام في المعتقل فقد ذاقت كل أنواع التعذيب والإهانات والشتائم، وللضغط عليها تم وضعها لمدة 3 أشهر بما يسمى "المنفردة" تحملت منى رغم ضعف جسدها ولم تعطهم ما أرادوا من معلومات عمن كانوا يعملون معها.

لتخرج بعدها أكثر إيمانا بضرورة زوال هذا النظام.

لم تتوقع رفض زوجها لما قامت به ولم تستطع تحمل معاملته ليفترقا ثم تخرج في نهاية 2014 الى ادلب ثم إلى تركية.

كانت رحلة المجهول بالنسبة لشمس الدمشقية ذات الابتسامة الدائمة والإرادة التي لا تكسر محفوفة بكثير من التحديات.

عملت ممرضة ومن ثم في مشغل للخياطة حتى استطاعت أن تعمل في مهنتها الأساسية كمدرسة، لم تنتهي أحلامها بعملها الخاص، عملت من أجل المعتقلات وحاولت أن تحول ذكريات الاعتقال بالنسبة لهن لإرادة وتحدي واستمرار، افتتحت معهد لتعليم اللغة العربية والتركية، وأسست فريق شمس التطوعي من جديد في تركية.

تقول شمس لـ "زيتون": "لازال عبق ياسمين دمشق يحاصر روحي ويمدني بالقوة والصبر على إكمال ما بدأ، لا أخجل من اعتقالي ولن أتعامل معه على أنه ورقة لتحصيل المكاسب، كانت تلك القضبان وما عانيته في داخلها ولادة جديدة في حياتي، جعلتني أقوى وأكثر قدرة على مواجهة الواقع من دون خوف".

*منى بركة من مواليد دمشق 1984 خريجة تربية معلم صف، لديها ولدين انفصلت عن زوجها بعد اعتقالها ومشاركتها في الثورة، تقيم في اليوم في مدينة الريحانية في جنوب تركيا.

زيتون عضو الشبكة السورية للإعلام المطبوع